المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الخميس 15 مارس 2012 العدد: 4256

محتويات العدد

	الصفحة
• شؤون وطنية: ميزانيات القطاعات الحكومية في ظل مشروع قانون المالية برسم سنة 2012	1
• دراسة : التعليم في المغرب يحتل رتب متدنية بالمقارنة مع 13 دولة عربية	3
• تكوين: نظام الدراسة والتكوين بالمغرب مازال خارج الزمن الرقمي	4
• إعلام : حول عقد سبق وان ابرمته الوزارة من اجل تنشيط برنامج إذاعي	6
• 30 الف تلميذ في فعاليات اليوم المالي للأطفال	7
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	13-8
• قضاء: إدانة أستاذ اعتدى على نائب الوزارة بالسمارة	14
• بيان للتنسيقية الوطنية للجمعيات الإقليمية للحارسات والحراس العامين والنظار	22
• إضراب : تعليق الإضراب المفتوح بالحزام الجبلي ببني ملال	24
• قضايا وآراء: تنسيقيات القطاع /البحث التربوي...	35-29
• تعليم عال : شهادات التعليم العالي الخصوصي	36
• افتتاحيات الصحف الوطنية	44

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 702
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 1

ميزانية البلاط الملكي بقيت كما هي

أول ميزانية للحكومة الملتحية.. لا جديد

■ الرباط أخبار اليوم ■

سيعرض وزير الاقتصاد والمالية، نزار البركة، اليوم أمام البرلمان مشروع القانون المالي لأول حكومة ملتحية، وكما جرت العادة، حظيت المؤسسة العسكرية بنصيب مهم في أول ميزانية تشرف عليها حكومة بنكيران بـ2700 مليار سنتيم، كما حافظت ميزانية البلاط الملكي على مستواها، إذ خصص لها 250 مليار سنتيم، بينما اكتفت رئاسة الحكومة بـ56 مليار سنتيم، وسيكون من حق وزارة بنكيران الاستعانة بميزانية الاستثمار، والتي تقدر بـ70 مليار سنتيم، ولا تختلف ميزانية رئاسة الحكومة كثيرا عن تلك التي خصصت للهيئة التشريعية، إذ كان من حظ البرلمان بغرفتيه 59 مليار سنتيم.

أما في ما يخص الوزارات، فقد احتفظت وزارة المالية بأكبر جزء من كعكة الميزانية بحصولها على 6400 مليار سنتيم، ولعل ضخامة ما خصص لها تعود إلى كون هذه الوزارة المشرفة على صندوق المقاصة الذي ينتظر أن يبتلع أكثر من 50 مليار درهم، ويليها من حيث الأهمية قطاع التعليم، بشقيه المدرسي والعالي، وحصل على 4700 مليار سنتيم.

أما وزارة الداخلية، فخصص لها 1700 مليار سنتيم، بينما نال قطاع الصحة 1000 مليار سنتيم.

ولم تحظ وزارة الثقافة سوى بـ33.8 مليار سنتيم، أما السياحة فلم يكن من نصيبها سوى 22 مليار سنتيم.

ة التفاصيل ص 7

التاريخ:2012/03/15
العدد:...317

المشعل

الصفحة:6

ما يبشر به قانون المالية بالأرقام

51 مليار درهم للتعليم و12 مليار للصحة و3 ملايير درهم للسكن و188 مليار درهم للاستثمار

مشروع
قانون المالية يتحدث عن نسبة نمو
تصل إلى 4.2 في المائة وتخفيض نسبة التضخم إلى
5 في المائة، كما يتوقع 93.5 مليار درهم لأجور الموظفين..

وخصص المشروع لتقوية برنامج التنمية الاجتماعية 51 مليار درهم للتعليم، 12 مليارات للصحة، 3 مليار درهم للسكن، 2.6 مليار لفك العزلة عن العالم القروي، مليار درهم لصندوق التنمية القروية و2.3 مليار درهم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبالنسبة لصندوق التضامن الاجتماعي 2 مليار درهم لتعميم المساعدة الطبية ولمساعدة الأشخاص المعاقين والهدر المدرسي.. وسيمول هذا الصندوق في حدود 1.5 في المائة عبر الشركات التي تحقق أرباحا تفوق 200 مليون درهم سنويا، وهو ما سيوفر مبلغ 1.2 مليار درهم تنضاف إليها 350 مليون درهم من صندوق التأمين و1.6 في المائة من عائدات الضريبة على السجائر.

مشروع القانون يتحدث عن 188 مليار درهم لفائدة الاستثمار العمومي مع توجه نحو عقلنة المصاريف العمومية بتخفيض مصاريف المبيت في الفنادق بالنسبة للموظفين العموميين السامين إلى 50 في المائة والحفلات الرسمية.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة: 3

في دراسة حديثة لمعهد «كارنيجي» عن «المناخ المدرسي والمهارات المواطنة»

التعليم في المغرب ضمن رتب جد متدنية بالمقارنة مع ثلاثة عشر دولة عربية

رسمت دراسة دولية حديثة عن «المناخ المدرسي والمهارات المواطنة» صورة قاتمة عن التعليم في المغرب، وصنفت المغرب ضمن رتب جد متدنية بالمقارنة مع ثلاثة عشر دولة عربية. وكشف هذه الدراسة التي أعدها محمد فاضل، ونشرت ضمن أوراق معهد كارنيجي في فبراير، أن تلاميذ المغرب يعتبرون الأقل إحساسا بالأمن في العالم العربي بنسبة تتراوح بين 25 في المائة و 37 في المائة، في حين تصل هذه النسبة إلى 68 في المائة في الكويت و 52 في المائة في الأردن، وصنفت المغرب ضمن الرتب الأخيرة إلى جانب الجزائر من حيث ضعف الفوارق الجامعية (الشهادات) لأساتذة الرياضيات الذين يدرسون التلاميذ، بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 22 في المائة. وبخصوص نسبة التلاميذ الذين يدرسون في مؤسسات يتوفر مدرسوها على ما بين (76 إلى في المائة 100) من الأساتذة الذين لهم تأهيل مهني في تحسين مهارات التدريس، صنف المغرب كآخر دولة عربية بأقل من 7 في المائة بينما احتلت الإمارات الرتبة الأولى بما يزيد عن 52 في المائة.

وفي الشق المتعلق بظروف عمل الأساتذة، استمر المغرب في احتلال المراتب الأخيرة، إذ لم تتجاوز نسبة التلاميذ الذين يتوفر أساتذتهم على شروط عمل جيدة أقل من 10 في المائة إلى جانب الجزائر والأردن.

من جهة أخرى حملت الدراسة التي ركزت في عينتها على درس الرياضيات والعلوم ومحو الأمية، معطيات أخرى حول التعليم والتعليم وطرق التدريس، ومدى اعتمادها على الحفظ والتلقين، حيث صنف المغرب في المرتبة الثامنة ضمن الدول العربية الأربعة عشر، التي يحفظ فيها التلاميذ نصف دروس الرياضيات، إذ سجلت الدراسة نسبة التلاميذ الذين أفادوا أنهم يحفظون نصف أو أكثر من دروس الرياضيات أو أكثر. وبخصوص ظاهرة غياب التلاميذ وحضورهم الجيد للدروس، كشفت الدراسة أن أقل من 30 في المائة من التلاميذ يعتبر حضورهم جيدا، في حين سجلت نسب مرتفعة نسبيا في كل من لبنان وعمان تجاوزت 70 في المائة. فيما سجل المغرب إلى جانب اليمن مرتبة جد متقدمة من حيث نسبة الاكتظاظ في القاعات الدراسية. أفادت الدراسة التي استندت على معطيات إحصائية تضمنتها ثلاث دراسات دولية على امتداد سنة 2007 و 2008 و 2009، أن تلاميذ المغرب يصنفون في المترتبة ما قبل الأخيرة بعد الكويت بأقل من 12 في المائة فيما يخص الاستفادة من كتب المكتبة المدرسية والاطلاع عليها في البيت، وصنف المغرب في المرتبة الأولى بنسبة تجاوزت الثلثين [illegible] الذين لم يستفيدوا قط كتابا من المكتبة للاطلاع عليه في بيته.

وخلصت الدراسة التي تناولت أربعة أبعاد في المناخ المدرسي والمهارات المواطنة: الأمن المدرسي، والعلاقات الشخصية، والتعليم والتعلم، والحكامة المؤسساتي، إلى أن هذه الوضعية التي كشفت عنها هذه الأرقام لا تشجع الدول العربية لاسيما منها التي تعيش ديمقراطية ناشئة مثل تونس ومصر والمغرب، في أن تلعب المدرسة بدورها في تنمية القيم والمهارات الديمقراطية، وفي إنجاح التحول الديمقراطي لاسيما وأن أكثر من 40 في المائة من الساكنة في هذه البلدان العربية لا يتجاوز السن فيها 18 سنة.

بلال التليدي

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 702
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 16

نظم كل من المعهد العالي للاتصال و« بروأكتيك المغرب » و« إكسبريس كونسولتينغ » ، أول أمس الثلاثاء ، الدورة الأولى لتكنولوجيا التكوين بالمغرب ، والتي تم من خلالها تقديم الدراسة العلمية التي أنجزتها مجموعة (بروأكتيك المغرب) و(إكسبير كونسولتينغ) ، بخصوص وضعية إدماج التكنولوجيا في مجال التكوين بالمغرب ، والتي غطت الفترة ما بين يوليوز وأكتوبر من العام الماضي ، والتي أوضح المسؤول عنها حاتم بنيوسف ، « أن الثقافة الرقمية لم تترسخ حتى الآن بقوة في الممارسات التكوينية بالمغرب » .

36.6 ٪ من المؤسسات استعملت التكوين عن طريق التكنولوجيا و حضور مؤسسات الدولة ضعيف

«نظام الدراسة والتكوين في المغرب مازال خارج الزمن الرقمي»

■ محمد سموني ■

إنجاز دراسة علمية حول وضعية استعمال التكنولوجيا في التكوينات بالمغرب، «هدفه توفير الأدوات الإحصائية التي من شأنها أن تتيح الحصول على مؤشرات علمية وحقيقية مبنية على دراسة دقيقة بشأن استعمال التكوين الإلكتروني بالمغرب»، يقول حاتم بنيوسف، الأستاذ الباحث بالمعهد الوطني للتجارة والتسيير بالقنيطرة، والمسؤول عن الدراسة التي قدمت أول أمس في الدورة الأولى لتكنولوجيا التكوين في المغرب، مضيفا أن مثل هذه الدراسات من« شأنها أن توفر لنا رؤية أكثر وضوحا في ما يتعلق بهذا المجال وتكنولوجيات التكوين بالمغرب».

وأوضحت خلاصات هذه الدراسة، التي توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منها إلى أن «نمط الحضور المستمر يواصل تصدر الاتجاه الحالي في التكوين لكونه يمثل 72 في المائة من إجمالي التكوين بينما لا يمثل نمط التكوين الإلكتروني و(البلانديد لورنينغ)، وهو نمط مختلط يجمع ما بين التكوين من خلال الحضور والتكوين عن بعد، إلا نسبة 18 في المائة، الشيء الذي يدل على أن الثقافة الرقمية لم تترسخ حتى الآن بقوة في الممارسات التكوينية بالمغرب».

كما تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بوضع استعمال التكنولوجيات في مجال التكوين بالمؤسسات العامة والهيئات الخصوصية والوقوف على الصعوبات التي تحول دون تطوير استخدام تكنولوجيا المعلوميات والاتصال في مجال التكوين، إلى جانب إصدار توصيات في هذا المجال.

وبلغة الأرقام، سجلت الدراسة في مسألة تدبير التكوين، أن 30 في المائة من المؤسسات تنتج تكوينا داخليا بينما تلجأ 30 في المائة منها إلى هيئات تكوينية أخرى. ويستنتج بنيوسف من نتائج الدراسة ، أن نسبة 36.6 في المائة من المؤسسات العامة أو الخاصة هي التي سبق لها أن اشتغلت بتقنية التعلم عن بعد بهدف التكوين»، مضيفا «أن حضور القطاع العام في هذه النسبة له تمثيلية ضعيفة مقارنة مع القطاع الخاص، و ذلك على الرغم من وجود مشاريع كبرى في بعض الوزارات والمؤسسات العمومية والتي تستهدف عددا كبيرا من المستفيدين»، موضحا « أن الإشكال الذي يطرح في المؤسسات العمومية هو غياب التنسيق بين القطاعات من أجل تأسيس خطة عامة لمسألة إدماج الثقافة الرقمية في التكوين بالمغرب».

و فيما يتعلق بنمط التكوين الإلكتروني، تبرز من خلال هذه الدراسة أن الأولوية في أغلب المؤسسات تكون مكرسة للتكوين في مجال المهن (بنسبة 51،6 في المائة)، ولكن أيضا للمجالات المستعرضة من قبيل المعلوميات (46،2 في المائة) و الإدارة (44،1 في المائة) واللغات (34،4 في المائة).

وخلصت الدراسة، التي ركزت على الخصوص على جهتي الدار البيضاء الكبرى والرباط-سلا-زمور-زعير، إلى أن أشكال التكوين الإلكتروني باتت معروضة بشكل أكبر في ما يتعلق بالتكوين الذاتي والخدمات الذاتية دون اللجوء الى التعليم عن بعد. لكنها أفادت أن ممارسات هذا النوع من التكوين ليست ناضجة بالشكل الكافي لتحقق الأهداف البيداغوجية دون اللجوء الى مواكبة تدريبية.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 242.
المخبر
الصفحة : 5

مطالب

أزيد من 60 ألف متصرف يطالبون حكومة بنكيران بتسوية وضعيتهم

كوثر بن العيفر

أكدت فاطمة بن عدي، رئيسة الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة، أن اللقاء الذي جمعهم بوزير التشغيل عبد الواحد سهيل، تدارس الوضعية التي يعيشها أزيد من 60 الف متصرف في الإدارة العمومية، الذين مورست عليهم ما وصفته بسياسة الإقصاء والكيل بمكيالين» في ظل الحكومات السابقة.

واتهمت بنعدي، في تصريح لـ«الخبر»، الحكومات السابقة بدعم بعض الأطر في الإدارة العمومية سواء الأطباء أو المهندسين على حساب المتصرفين، إذ خولت لهم تحقيق جزء مهم من مطالبهم، موضحة ذلك من خلال مثال المهندسين الذين قدم لهم مزيان بلفقيه كل الدعم خلال فترة ولايته، وكذلك أساتذة التعليم العالي الذين لقوا دعما كبيرا من ولعلو، في حين لم يحظ المتصرفون بأي دعم، بل سحبت منهم وبشكل تدريجي كل مهامهم في الإدارة.

وفي ذات السياق، أضافت بن عدي أن سحب مراكز المسؤولية من المتصرفين، رغم تخصصهم في مجالات الاقتصاد والقانون، وكذلك حصولهم على دكتوراه الدولة باعتبارهم أطرا عليا، جاء استجابة للمقاربة التكنقراطية التي انتهجتها الدولة، حيث قدمت حلولا تكنقراطية لمشاكل الإدارة، في الوقت الذي كان لزاما عليها تقديم حلول تدبيرية.

وبخصوص فتح قنوات الحوار مع أعضاء الحكومة الحالية، والنتائج التي خلص إليها اللقاء الأخير مع وزير اللعلاقات مع البرلمان لحبيب الشوباني، أوضحت أن هذا الأخير قدم وعودا بدعم الملف المطلبي للاتحاد؛ لكونه جزءا من المجتمع المدني، كما أنه أكد إلمامه بسياسة «التشييء» التي انتهجتها الدولة في السابق. كما أفادت بأن الاتحاد وإلى حدود الساعة يحاول فتح قنوات مع مختلف أعضاء الحكومة الجديدة، إذ إنه لم يتلق أي جواب سواء من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، أو وزير الوظيفة العمومية على وجه الخصوص، باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالملف، وكذلك وزارة المالية، مشيرة إلى أن «عدم الاستجابة لطلب فتح الحوار يمكن قراءته على أنه تخوف؛ لأن مشاكل هذه الشريحة تترجم بكل وضوح سياسة الإقصاء والتهميش التي تنتهجها الدولة في حق المتصرفين».

وأفادت بن عدي أن حوالي 60 ألف متصرف، بمن فيهم التابعين للجماعات المحلية، يعانون من فراغ النظام الأساسي الخاص بهيأة المتصرفين، بالمقارنة مع الأطر الأخرى في الإدارة، رغم أن لهم نفس الدبلومات والتكوين، وكذلك نفس سنوات الأقدمية، مشيرة إلى أن نتائج الحوار الذي فتح خلال 2011 لم يتم تطبيقه على هذه الشريحة، في الوقت الذي طبق على المهندسين.

وفي ظل هذه الأوضاع، شددت بن عدي على أن عدم استجابة وزير الوظيفة العمومية إدريس مرون، باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالملف لمطلب فتح قنوات الحوار لن يبقي أمام المتصرفين إلا حلا أوحد هو اتخاذ خطوات نضالية بالتنسيق مع الهيآت النقابية.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 1121.

الأسبوع الصحفي

الصفحة : 3

هل سيجدد الوفا عقدا ب 100 مليون؟

انتهى منذ الشهر الماضي عقد سبق أن أبرمته وزارة التربية الوطنية في عهد الوزيرة السابقة العابدة، مع أحد الأساتذة من أجل تنشيط برنامج

مرتين في الشهر، على أمواج إحدى الإذاعات الخاصة بالعاصمة الاقتصادية للمملكة حول قضايا التربية والتكوين، قيمته 100 مليون سنتيم، في الوقت الذي تنشط فيه وزارة التربية الوطنية برامج أخرى حول نفس الموضوع في

الإذاعة الوطنية بدون صرف أي سنتيم.
فمن وراء هذه الصفقة المليونية الغامضة ؟ ومن المستفيد منها ؟ وهل سيجدد محمد الوفا وزير التربية الوطنية الحالي في حكومة الترشيد والتقشف نفس العقد و بنفس المبلغ المبالغ فيه؟.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3708

الصباح

الصفحة: 2

30 ألف تلميذ في فعاليات اليوم المالي للأطفال

دورات تكوينية لبنك المغرب وزيارات مؤطرة لفائدة تلاميذ 400 مدرسة

أطلق بنك المغرب، بشراكة مع عدد من الفعاليات التربوية والاقتصادية الدورة الأولى من اليوم المالي للطفل، التظاهرة التي تهدف إلى تقريب الثقافة المالية من الأطفال والشباب.

وأكد المشرفون على هذه التظاهرة، في ندوة عقدت أول أمس (الثلاثاء) بمقر بنك المغرب بالبيضاء، أن الهدف من تنظيم هذا اليوم المالي للأطفال غدا (الجمعة) هو تعريف الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و17 سنة، بالمفاهيم المالية الأساسية، من خلال عدد من الزيارات والأنشطة التي تمت برمجتها خصيصا لهذا اليوم.

ويتضمن برنامج التظاهرة، الذي يستمر إلى غاية 22 مارس الجاري، زيارات إلى وكالات بنك المغرب، يستفيد منها تلاميذ المدارس الإعدادية من مختلف جهات المملكة، ودورات تكوينية يشرف عليها بنكيون متطوعون لفائدة تلاميذ المرحلة الثانوية، كما برمجت لتلاميذ المدارس الابتدائية والإعداديات زيارات إلى متحف بنك المغرب ودار السكة، ودورات تكوينية وزيارات أخرى إلى بورصة الدار البيضاء وشركات التأمين لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية التي اختيرت للاستفادة من أنشطة اليوم المالي للأطفال.

وستتم تعبئة 300 منشط للإشراف على هذه الدورات التكوينية التي سيستفيد منها تلاميذ حوالي 400 مدرسة من كل أنحاء المغرب، لتقريب التلاميذ من المفاهيم المالية الأساسية، كما سيتم خلال هذه الدورات التكوينية اعتماد دليل مبسط يتضمن معلومات تاريخية حول صك النقود ومفاهيم مالية وبنكية متداولة.

وسيتسلم التلاميذ المشاركون في فعاليات هذا اليوم استمارات لتقييم مدى رضاهم واستفادتهم من الأنشطة المقدمة.

يشار إلى أن هذا الحدث ينظم من طرف بنك المغرب ووزارة التربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية، ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وبورصة الدار البيضاء والجمعية المهنية لبنوك المغرب والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، في إطار الاحتفال باليوم المالي للطفل، الذي دعت إليه المنظمة غير الحكومية البولندية "شابلد اند يوث فينانس انترناسيونال" ويتم الاحتفاء به في عدد من البلدان.

ضحاء النويني

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608

الصبـــــــاح

الصفحة: الملحق التربوي

تقييم تدريس الأمازيغية بسوس

احتضن مقر المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأكادير، أخيرا، لقاء دراسيا جهويا حول "تدريس اللغة الأمازيغية بالجهة، الحصيلة من أجل التجويد"، وذلك بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير.

وحسب بلاغ من مكتب الاتصال بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس، فإن اللقاء، الذي جمع بين مجموعة من المتدخلين والمهتمين بمجال تدريس الأمازيغية، يهدف إلى رصد واقع تدريس وتعلم اللغة الأمازيغية والصعوبات المرتبطة بها في المؤسسات التعليمية بالجهة، وبلورة مقترحات ومداخل عمل بخيارات متعددة لتجاوز الصعوبات والإشكاليات المطروحة. وأضاف البلاغ ذاته أن اللقاء الدراسي يأتي في مرحلة حساسة من مراحل تدريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين، إذ كثرت الانتقادات الموجهة إلى العملية، بل ذهب بعض المهتمين إلى أن المشروع فاشل في كثير من المناطق والأقاليم، رغم الجهود المبذولة للارتقاء بها وتنميتها وتأهيلها على صعيد الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة، عبر غلاف زمني ممتد على مدى 9 سنوات.

وتضمن برنامج اللقاء التكويني تقديم عروض من قبل الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة والمنسقة الوطنية بالوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير التابعتين لجامعة ابن زهر، إضافة إلى مداخلات للمنسق الجهوي لمشروع تدريس الأمازيغية بالأكاديمية والمنسقين الإقليميين بمختلف النيابات التعليمية بالجهة، كما تم تقديم عرض حول تقويم التعلمات في اللغة الأمازيغية من أجل التجويد.

إبراهيم أكنضار (تيزنيت)

التاريخ:2012/03/15
العدد 10039
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة:6

«نادي التضامن» بخنيفرة في زيارة إنسانية وتربوية لمدارس آيت رحو

أحمد بيضي

نظم نادي التضامن، وبشراكة مع نادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بخنيفرة، زيارة تربوية . إنسانية ، في إطار انفتاحه المستمر على محيط المؤسسة التي تحتضنه (الأنوار)، وذلك إلى مجموعة مدارس آيت رحو بجماعة أجلموس، رفقة إدارة المؤسسة وعدد من الأساتذة وممثلين عن آباء وأمهات التلاميذ، و19 تلميذا بالمستوى الخامس ابتدائي، حيث تم توزيع هدايا لتلاميذ المجموعة المدرسية المستفيدة، وهي عبارة عن كتب وملابس وأدوات مدرسية وحلويات.

الزيارة التي تدخل في سياق تشجيع التمدرس بالعالم القروي، تم تتويجها بتنظيم أنشطة ترفيهية، تشكلت فقراتها من ألعاب بهلوانية وسحرية وأناشيد باللغتين العربية والفرنسية، نالت تصفيقات الحاضرين، وذلك قبل اختتام الزيارة بكلمة الضيوف، ألقتها إلهام المرنيسي التي أبرزت أهداف المبادرة وأشادت بحفاوة الاستقبال، ولم يفت مدير المجموعة المدرسية لآيت رحو، مصطفى صبري، بدوره، تقديم تحيته للمبادرة التضامنية، مبرزا الصدى الطيب الذي خلفته في النفوس، بالنظر لما رسمته من بهجة على نفوس تلاميذ مجموعته المدرسية.

وصلة بالموضوع، يشار إلى أن البرامج السنوية لـ«نادي التضامن» مسطرة بزيارات مختلفة لأهم المؤسسات والمرافق الاجتماعية، سواء بالوسط الحضري أو القروي، انطلاقا من مبدأ التضامن والتآزر بغاية المساهمة الفعلية في الجهود الرامية إلى تكوين جيل متشبع بالقيم الإنسانية والمواطنة السامية، وقد سبق للنادي القيام بزيارة تضامنية تربوية لمدرسة تجموت بجماعة لهري، كما لم يفته تنظيم زيارة إنسانية للأطفال المتخلى عنهم بالمستشفى الإقليمي بخنيفرة، وأخرى لدار المسنين التابعة للتعاون الوطني.

التاريخ : 2012/03/15
العدد: 7457
الحركة
الصفحة: 2

نيابة الرباط تكرم نساء فاعلات في الحقل التربوي

تخليدا لليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن مارس من كل سنة، وتكريما للمرأة المغربية عموما ونساء التربية والتكوين خصوصا، نظمت نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط الجمعة الماضية، حفلا فنيا بمقر نيابة الرباط حضره عبد الرحمان بليزيد، النائب الإقليمي للوزارة بالرباط.

وبهذه المناسبة تم تكريم عدد من الفاعلات التربويات من مديرات وأستاذات وإداريات وموظفات بمقر النيابة اعترافا لما أسدينه في الحقل التربوي من خدمات لصالح الناشئة، كما تم تكريم السيدة فاطمة المرمري، متصرفة ممتازة بنيابة الرباط، التي تقاعدت مؤخرا؛ وبهذه المناسبة تم منح شواهد تقديرية، وقد تم تقديم فقرات فنية رائعة أدتها المجموعة الصوتية للثانوية الحسن الثاني التأهيلية نالت استحسان الجميع.

وقد تناول النائب الإقليمي للوزارة كلمة عبر من خلالها عن امتنانه وسروره لما تقدمه المرأة المغربية عموما والعاملة في قطاع التربية والتكوين خصوصا من خدمات جليلة ينبغي الاعتزاز بها، حاثا على المناصفة والمساواة وتثمين عمل المرأة في قطاع التربية والتكوين والدفاع عن كرامتها وعقد شراكات من أجل النهوض بموقع وأدوار نساء التربية والتكوين، معتبرا تكريم الفعاليات النسائية العاملة بنيابة الرباط والتي تركت بصمات واضحة في خدمة المنظومة التربوية الإقليمية واجبا وسلوكا ينبغي الاعتزاز به.

عبد الحليم العزاري

10

التاريخ:2012/03/15
العدد: 2619.

المنتخب

الصفحة :15

مراكش، الدار البيضاء وطنجة تحتضن فعاليات البطولة المدرسية

ستحتضن مدينة مراكش فعاليات البطولة الوطنية المدرسية للرياضات الجماعية على مرحلتين، إذ في المرحلة الأولى سيكون المشاركون على موعد مع رياضات كرة السلة وكرة اليد والريكبي وذلك في الفترة الممتدة من 8 إلى 11 أبريل 2012. أما خلال المرحلة الثانية فستحتضن مدينة مراكش بطولة مدرسية وطنية في كرة القدم (كأس مركز الحليب للمدارس) والكرة الطائرة وذلك في الفترة الممتدة من 12 إلى 15 أبريل 2012.

على أن البطولة المدرسية الخاصة بالجمنازياد ستحتضنها مدينة الدار البيضاء في الفترة الممتدة من 5 إلى 8 ماي 2012 في إطار الاحتفالات بذكرى ميلاد ولي العهد الأمير مولاي الحسن، في الوقت الذي ستكون فيه مدينة طنجة قبلة للمشاركين في البطولة المدرسية لألعاب القوى وذلك في الفترة المتراوحة ما بين 28 يونيو وفاتح يوليوز 2012.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608

الصباح

الصفحة: الملحق التربوي

22

شارك في الدورة التكوينية، المنظمة أيام 1 و2 و3 مارس الجاري، بمركز اصطياف باكادير، لفائدة منشطي الأندية البيئية التابعة لنيابة تيزنيت، 22 مجموعة مدرسية و38 من منشطي الأندية البيئية، وذلك في إطار مشروع التعاون المغربي الإسباني لدعم البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية.

وحسب اللجنة المنظمة، فمن بين الأهداف التي كانت مسطرة في اللقاء التكويني تقوية قدرات منشطي الأندية البيئية في مجال التواصل وتدبير الأندية البيئية، بالإضافة إلى الاشتغال على كيفية صياغة وثيقة مشروع النادي البيئي للمؤسسة والتمكن من آليات التنشيط البيئي والوسائط العلمية، إذ استفاد المشاركون، من خلال الورشات والنقاشات البناءة، من تقنيات إعداد الصيغة النهائية لوثيقة المشروع والتعرف على الإطار المنطقي لذلك، كما تمكن المشاركون من التعرف على بعض آليات وتقنيات التواصل والتدبير الإداري والتربوي للنادي البيئي، كما تخللت الدورة التكوينية خرجة دراسية إلى مصب واد ماسة بالمنتزه الوطني (منطقة محمية) تعرف من خلالها السادة المنشطون على تقنيات الخرجة وكيفية دراسة وتحليل المعطيات البيئية المحلية وتحليلها ونقلها إلى المتعلمين.

ا.أ (تيزنيت)

12

التاريخ:2012/03/15
العدد 2402
النهار المغربية
الصفحة:7

الخميسات

للمرأة احتفت نيابة الخميسات بنساء التعليم بالإقليم على إيقاع تكريم المتقاعدات منهن، في استحضار قوي لمسارهن المهني لسنوات طويلة كإداريات وأستاذات وأعوان، كرسن عمرا طويلا من حياتهن بالمؤسسات التعليمية ناضلن من أجل تربية أجيال من التلاميذ والتلميذات، فكان الحفل الذي تراسه نائب وزارة التربية الوطنية واحيد دامي، بادرة تكرس لثقافة الاعتراف والتقدير والشكر لمجهوذات وجب الاحتفاء بها في الثامن من مارس. لما لهذا من دلالات عظيمة في تاريخ المرأة المغربية، ولم يكن احتفاء نيابة الخميسات بالمتقاعدات من قبيل الصدفة ولكن كانت له رمزيته وبعده الاعتباري الوازن .

13

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 1703
المساء
الصفحة: 2

إدانة أستاذ اعتدى على نائب التعليم بالسمارة

كليم
الحسن بونعما

قضت المحكمة الابتدائية بإقليم السمارة بالسجن موقوف التنفيذ لمدة أربعة أشهر في حق أستاذ اللغة الفرنسية بثانوية المسيرة الخضراء بسبب اعتدائه بالضرب على النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية.

ووجّهت النيابة العامة للموظف المذكور تهمة الاعتداء على موظف عمومي وإلحاق الضرر بممتلكات عمومية، وتم تقديم المعني بالأمر في حالة اعتقال بعد أن وجّه لكمة قوية إلى وجه المسؤول المذكور في مكتبه، حيث كان الأستاذ المذكور في حالة متوترة وهو يبحث عن مال أجرته التي انقطعت منذ ثلاث سنوات في عهد نائب سابق بسبب الغياب الذي دام 60 يوما حسب ما أفاد به مصدر من النيابة.

وبالرغم من أن النائب الحالي بذل مجهودا من أجل تسوية وضعية الأستاذ، وبعد أن كان على وشك تسوية وضعيته، لم يعد الأستاذ المعني بالموضوع يحتمل المزيد من الانتظار، فتوجه إلى النائب الإقليمي للوزارة ودخل معه في مشادات كلامية انتهت بالحادث الذي منح الأطباء على إثره للمسؤول المذكور شهادة طبية حدّدت مدة العجز في 18 يوما.

14

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4612

الأحداث المغربية

الصفحة :5

احتجاج أمهات تلاميذ مدرسة بالجديدة

◄ الجديدة ، عبد الفتاح زغادي

احتشدت مجموعة من النسوة رفقة صغارهن الذين يدرسون بمدرسة "تكني" التابعة لنيابة وزارة التربية الوطنية بالجديدة يوم الثلاثاء الأخير بالطريق الرابطة بين المدينة ذاتها ومراكش على مستوى المدرسة ذاتها، احتجاجا على غياب شروط السلامة الطرقية، وهو ما يجعل فلذات أكبادهن عرضة لأخطار الطريق.

واستنفر هذا الحادث الذي تسبب في قطع حركة المرور عبر الطريق ذاتها مختلف السلطات الأمنية والمحلية التي هرعت إلى مسرح الاحتجاج، إذ فتحوا حوارا مع ممثلين عن المحتجين أسفر عن توقيف الاحتجاج و فتح الطريق في وجه السائقين بعدما أقنعوهم بالتدخل لوضع حد لأخطار حوادث السير التي باتت تهدد أرواح أطفالهم أثناء ذهابهم أو عودتهم من المدرسة.

ويأتي هذا الاحتجاج في أعقاب مصرع تلميذة تبلغ من العمر حوالي تسع سنوات يوم الإثنين الماضي بعدما صدمتها سيارة خفيفة و هي تحاول عبور الطريق نحو مدرسة "تكني" الواقعة على بعد حوالي 4 كيلومترات من المدار الحضري للجديدة.

وتقع المدرسة ذاتها على قارعة الطريق الرئيسية المؤدية إلى مدينة مراكش، وهو ما يجعل خطر حوادث السير يهدد سلامة التلاميذ، على اعتبار أن الطريق ذاتها تشهد حركة سير دؤوبة لمختلف وسائل النقل، دون أن تتدخل الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية أرواح المتعلمين الصغار.

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4612

الأحداث المغربية

الصفحة :7

احتجاج أطر وآباء تلاميذ بأكادير ضد اعتداءات «كبايلا»

بالأمس توحدت احتجاجات المدير والأطر التربوية بإعدادية «القدس» بأكادير، مع مكتب جمعية آباء وأولياء التلاميذ، كلهم أدانوا اعتداءات "كبايلا" على التلميذات. "كبايلا" لن يكون سوى كائن بشري بري من مواليد 1984، يعشق الجبل والأحراش، اسم مرعب بالحي المحمدي بأكادير، يحمله متهم باختطاف فتيات بجوار الثانوية الإعدادية «القدس»، نحو الخلاء و" أحواش" البناء غير المكتمل من أجل اغتصابهن، آخر ضحاياه فاطمة الزهراء، اختطفها يوم الجمعة الأخير، وخلصها منه بعض البنائين بعد استجابتهم لصرخاتها. كما اعتقلته عناصر الأمن في نفس اليوم، وقدمته إلى النيابة العامة، فقررت متابعته في حالة سراح، وتأجيل محاكمته إلى يوم 23 مارس الجاري.

وخلال أول أمس، يقول أب فاطمة الزهراء عاد "كبايلا" إلى محيط المؤسسة، وهدد ابنته بالذبح، فقررت هذه الفتاة ذات 15 ربيعا العزوف عن التوجه إلى المدرسة. " كيفاش ندير دابا واش نقابل الخدمة، ولا بنتي" يقول الأب لحسن غيبو.

من بين المحتجين كذلك الأب ابراهيم الدوش، تدرس ابنته بالسنة الثامنة إعدادي، وعند خروجها في حدود السادسة والنصف من مساء أول أمس اعترض سبيلها "كبايلا" وحاول جرها إلى مكان قصي، قبل أن تفر منه وتوجهت إلى بيتها مذعورة.

مدير المؤسسة من جهته، قال إنه راسل مصالح الأكاديمية والنيابة الإقليمية ووالي الجهة ووالي الأمن ورئيس مقاطعة الحي المحمدي منذ السابع من مارس الحالي، وإن المراسلات حملها موظف إلى مكاتب الضبط التابعة لهذه المصالح، المراسلات تعرض للوضع الأمني بجوار المؤسسة، غير أن الحال- يؤكد المدير- ظل على ما هو عليه، إلى أن تطورت الأمور. المدير أكد أن محيط المؤسسة يعج بمحتسي الخمور، الذين حولوا جنباتها إلى مرتع للعب القمار، ولطخوا جدرانها بالعبارات التي تخدش الحياء العام.

أطر المؤسسة، وأعضاء جمعية آباء وأولياء تلاميذ ثانوية «القدس» تطالب بتوفير الأمن عبر دوريات تجوب هذه المناطق الهامشية من الحي المحمدي، ووضع مركز أمني بالمنطقة حتى يشعر التلاميذ بالأمان ويطمئن الآباء على حياة أبنائهم.

◄ إدريس التجار

16

التاريخ: 2012/03/15 العدد: 1703	المســـــــــاء	الصفحة :7

إلى وزير التربية الوطنية

يتقدم الكرطي محمد، الحامل لبطاقة التعريف رقم H47082 القاطن برقم 13 زنقة بيروت حي جنان كولون 02، في أسفي، بشكاية يقول فيها إن مقاولته أصبحت تعيش أزمة حقيقية بسبب أن نيابة التعليم بأسفي وأكاديمية الجديدة لم يسددا له فواتيره إثر الصفقة التي كانت قد جمعته بالوزارة، برغم أن دفتر التحملات يشير إلى أن الأداء في ظرف ثلاثة أشهر، ويضيف أن مقاولته في وضعية مادية صعبة ولا يجد ما يسير به الشركة حتى يضمن سيرها العادي.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 308.

الشروق

الصفحة: 6

اعتصام الأطر العاملة بثانوية عبد الكريم الخطابي بأكادير

قررت الأطر التربوية العاملة بالثانوية التأهيلية عبد الكريم الخطابي بأكادير الدخول في اعتصام ابتداء من صباح أول أمس على خلفية ما وصفوه بـ«تملص» النيابة الإقليمية من وعودها ومسؤوليتها تجاه ما سمته بـ «الوضع الكارثي» الذي تعيشه المؤسسة على مستوى عدم استقرار الأطر التربوية الإدارية والخصاص على صعيد التجهيزات والدعامات الديداكتيكية، مع جعل المؤسسة فضاء لتصريف الفائض والتستر على الأشباح.

وطالب بيان للأطر التربوية توصلت «الشروق» بنسخة منه الوزارة الوصية بضرورة إيفاد لجنة للبحث والتقصي حول مصير التجهيزات المخصصة للمؤسسة منذ 2009، ومآل صفقة تأهيل المؤسسة في إطار المخطط الاستعجالي، كما شددت على ضرورة تمكين مجلس التدبير من نسخة من دفتر التحملات الخاص بالأشغال المنجزة بالمؤسسة، حسب القانون الجاري به العمل في هذا الباب. وفي الصدد ذاته، فقد قررت الأطر التربوية بالإضافة الى قرار الاعتصام داخل المؤسسة، تنظيم إضراب عن العمل يوم الجمعة 27 أبريل 2012 مع تنفيذ وقفة احتجاجية أمام الأكاديمية والامتناع عن تسليم نقط المراقبة المستمرة للأسدس الثاني، فضلا عن مقاطعة جميع الامتحانات الاشهادية بالمؤسسة حراسة وتصحيحا.■

18

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4612

الأحداث المغربية

الصفحة :6

قاضي التحقيق يستدعي الشهود في ملف أستاذ تارودانت

◄ موسى مخراز

تتجه الأنظار يوم الجمعة المقبل إلى ما أصبح يعرف بملف «الأستاذ المحتجز»، وما ستؤول إليه الجلسة الثالثة من التحقيق مع كافة الأطراف المعنية، وذلك بعد أن تقرر استدعاء عدد من الشهود في القضية.

بعض الشهود سبق وأن أدلوا بشهاداتهم في الموضوع، وأكدوا مشاركة الأستاذ، من بينهم شقيق وشقيقة مالك الأرض المتوفى، وكذا كل من الموثق والسمسار وآخرين، مما يعني معه أن المقابلة، والتي اتخذ مكتب قاضي التحقيق مكانا لها، ستكون حامية الوطيس.

المتهم وبعد التزامه الصمت في أول جلسة تحقيق معه في ملف النصب والاحتيال وخيانة الأمانة وبيع أرض في ملك الغير، إلى حين حضور دفاعه، واحتجاجه على قرار قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتارودانت بوضعه بالسجن الفلاحي على ذمة التحقيق، ثم إنكاره للتهم المنسوبة إليه جملة وتفصيلا، مع دعم اعترافه بنتائج الخبرة المنجزة من طرف الدرك الملكي بطلب من وكيل الملك بالمحكمة ذاتها، ينتظر أن يواجه الشهود في جلسة الجمعة.

المشتكي المعروف بـ «أكازو» قال في شكايته إنه تعرض لعملية نصب واحتيال من طرف المتهم ومجموعة من رفاقه، في ملف يعرف بقضية بيع أراضي مساحتها 1130 هكتارا سيستفيد منها المشتكي بأربعمائة هكتار بموجب مالية قدرها 800 مليون سنتيم، تابعة للمياه والغابات بتارودانت، حيث أسفر الاتفاق عن دفع مبلغ لصاحب الأرض بحضور كافة الفرقاء المعنيين في النازلة قدره 60 مليون سنتيم، وذلك من أجل استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بالبيع، وكان ذلك أمام الموثق، تم توثيقه بكتابة التزام واعتراف بدين، مع تكليف الأستاذ بذلك.

وبعد مرور شهر تقريبا عن اللقاء، وكما هو مدون بمحضر الضابطة القضائية بسرية الدرك بتارودانت، قام الأستاذ بمهاتفة المشتكي، حيث طلب منه مبلغا ماليا آخر قدر في 360 ألف درهم، حينها وأمام مقر محافظة الأملاك والمسح العقاري بالمدينة، سلمه المشتكي شيكا وقام الأستاذ بملئه بخط يده باللغة الفرنسية، ليقوم المشتكي بعد ذلك بإمضائه، ومن ثم رحل إلى حال سبيله. ومع مرور الوقت، اكتشف أن الأرض التي كان يود شراءها تستغلها مجموعة ساكنة آيت إيعزة، كما أنها في ملكية الدولة، وقتها تقدم بشكاية في موضوع النصب أسفرت عن إيقاف المتورطين وإحالتهم على العدالة.

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4612

الأحداث المغربية

الصفحة :6

سجال بين قاضي وممثل النيابة العامة في ملف الباكالوريا

◄ الدارالبيضاء: سعد داليا

«على النيابة العامة أن تلتزم الصمت، ولا يحق لك إلا الحديث إلا بإذن مني»، رفعت الجلسة لمدة خمس دقائق»، قرار صائب لم يكن أحد من هيئة الدفاع والمتقاضين ينتظره من القاضي «المشرق» رئيس غرفة الاستئناف الجنحية، وهو يطالب ممثل النيابة العامة «الزيتون جمال» بعدم التدخل في اختصاصات ممثل كتابة الضبط، بتدوين ما يروج بالجلسة إلا بإذن من رئاسة الجلسة .

أرجأت عشية أول أمس رئاسة غرفة الاستئناف الجنحية بمحكمة الاستئناف، استكمال جلسة الاستماع إلى المعتقلين الثمانية الذين أدينوا في ملف «الغش في امتحانات الباكالوريا»- إلى الأسبوع القادم، بدعوى استدعاء مدير الثانوية التأهيلية «البارودي» قصد الاستماع إلى شهادته في الملف، بعد أن تقدمت هيئة الدفاع للمتهمين الثمانية بطلب يرمي إلى استدعاء مجموعة شهود، يتقدمهم مدير الثانوية التأهيلية ومديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدارالبيضاء، وامتثال اللجنة الجهوية المشرفة على صياغة التقرير التفصيلي لحالة الغش إلى جانب مجموعة من الأساتذة المراقبين والتلاميذ أمام المحكمة، قصد الاستماع إلى شهادتهم، قد تفيد المحكمة وتكشف عن بعض الحقائق التي أغفلتها محاضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، ولم يتم طرحها بجلسة المتابعة القضائية في المرحلة الابتدائية يؤكد أحد المحامين خلال مرافعته. طلب الدفاع باستدعاء الشهود قوبل بالرفض «جملة وتفصيلا» من طرف ممثل النيابة العامة ، فيما استجابت المحكمة لطلب الدفاع استدعاء مدير ثانوية «البارودي» للاستماع لإفادته .

مناقشة جوهر الملف بالقاعة (5)، دام لأزيد من ثلاث ساعات بين رئيس الجلسة والمتهم الرئيسي في الملف (رشيد - ن) حول إجرائه أزيد من مكالمة هاتفية متبادلة مع القاضي (أحمد.ح) أب التلميذ، الذي تشبث الدفاع بإحضاره، بعدما أكدت مرافعته على وجود أب التلميذ بمدينة الدارالبيضاء، حيث شوهد تردده باستمرار على إحدى المقاهي بمنطقة سيدي عثمان، واستفسرت المحكمة عن العلاقة بين المتهم الرئيسي ووالد التلميذ، والتي اعتبرها المتهم تدخل في إطار علاقة ود وصداقة .

20

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 308.
الشروق
الصفحة 6

مصرع تلميذة في حادثة سير أمام مدرسة يثير غضب الآباء بالجديدة

■ عبد الحق لشهب

خلق مصرع تلميذة أمام مدرسة «تكني» بنيابة الجديدة حالة من الغضب في صفوف آباء وأولياء التلاميذ، خصوصا أنها ليست المرة الأولى التي يذهب أحد تلاميذ المؤسسة ضحية نتيجة للسرعة المفرطة. وقد نفذ الآباء، يوم الثلاثاء الماضي وقفة احتجاجية أمام المدرسة من أجل المطالبة بوضع حد لحوادث السير المميتة التي تقع أمامها.

وكانت تلميذة تبلغ من العمر تسع سنوات، تدرس بمدرسة «تكني» في المستوى الثالث، لقيت مصرعها زوال الاثنين، بعدما صدمتها سيارة خفيفة عندما كانت تستعد لقطع الشارع من أجل الوصول إلى المؤسسة التعليمية. وأفاد مصدر مطلع أن مدرسة «تكني» تستقبل حوالي 1025 تلميذا من جماعة الحوزية وجماعة مولاي عبد الله ودوار الرقيبات الكائن بتراب بلدية الجديدة. وأضاف أن حوالي 300 تلميذ يفدون من جماعة مولاي عبد الله يضطرون إلى قطع الشارع للوصول إلى المدرسة مما يعرض حياتهم للخطر. وأشار إلى أنه لا توجد علامة للتشوير تدل على وجود مدرسة. وطالب عدد من آباء وأولياء التلاميذ الذين التقتهم «الشروق» بإحداث مدرسة بجماعة مولاي عبدالله حتى لا يضطر أبناؤهم إلى الانتقال إلى مدرسة «تكني» التي توجد بتراب جماعة الحوزية وعبور المقطع الطرقي بين الجديدة في اتجاه مراكش الذي تحول إلى نقطة سوداء ومسرحا لحوادث سير مميتة خلقت حالة من الذعر لدى الآباء والتلاميذ. ■

التاريخ:2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة:الملحق التربوي

الوفا و انصاف جميع الفئات

أصدرت التنسيقية الوطنية للجمعيات الاقليمية للحارسات والحراس العامين والنظار بلاغا بعد ان عقدت لقاء مع الوزير محمد الوفا يوم 12 مارس الجاري بمقر الوزارة بحضور مدير الموارد البشرية ومديرة التواصل والشراكة حيث تم مدارسة مجموعة من القضايا التربوية التي تهم هذه الفئة، وبحسب بلاغ صادر عقب اللقاء فقد استمع الوزير الى مختلف التدخلات والاقتراحات التي تقدم بها ممثلو التنسيقية الوطنية، حيث نوه الوزير في معرض رده بالدور الفعال الذي يضطلع به الحراس العامون والنظار باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الادارة التربوية اكد بضرورة انصافهم ضمن النظام الاساسي المرتقب، كما اقترح اعادة النظر في عملية توزيع السكن الوظيفي من خلال اشراك مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين ووضع تصور جديد للتكوينات عن طريق انشاء مراكز لهذا الغرض تؤطرها كفاءات مؤهلة وإحداث تغييرات على نظام الامتحانات المهنية بشكل يجعل مضامينها ذات علاقة مع مجال تخصصهم واشراك النقابات للدفاع عن ملفهم المطلبي، كما دعا الوزير اعضاء التنسيقية في ختام هذا اللقاء الى مزيد من التواصل ملتمسا منهم اطلاعه على التوصيات والقرارات التي ستصدر عن المؤتمر الوطني التأسيسي المزمع عقده يومي الخميس والجمعة 22/23مارس2012 ببوزنيقة مناشدا الحاضرين بضرورة استثمار كل الجهود من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية والمساهمة الفاعلة للارتقاء بمكانتها في المجتمع.

يوسف السطي-تاونات

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4261.
المنعطف
الصفحة:5

تاونات: السلطات تفك اعتصام بنيابة التعليم

تم فك اعتصام للمقيمين ببهو نيابة التعليم منذ أزيد من 130يوم والذين يطالبون بالشغل، وقد شاركت أطياف أمنية مختلفة في فك الاعتصام ،حيث صرح محمد السطي فاعل حقوقي والذي حضر ساعة التدخل الأمني ،انه لم يخلف أضرارا ماديا ولم يكن هناك أي إصابات في صفوف المعتصمين إلا حالة الهلع والخوف والدهشة التي أصابتهم.

وبعد إخلاء مقر نيابة التعليم من هذا الاعتصام ،انتقل هؤلاء إلى مقر الاتحاد المغربي للشغل بتاونات لتقييم الوضع اتخاذ ما هو مناسب لرد على هذا التدخل الأمني.

وتعرف اغلب المدن المغربية اعتصامات ومسيرات احتجاجية للمطالبة بحق الشغل ارتفعت وثيرتها منذ صعود حكومة بنكيران لتدبير الشأن السياسي الوطني.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 308.

الشروق

الصفحة: 5

تعليق الإضراب المفتوح لأسرة التعليم بالحزام الجبلي لبني ملال

■ كمال عسو

قررت تنسيقية الحزام الجبلي لبني ملال المتكونة من أربع نقابات (ف – د – ش . آ – و – ش . إ – م – ش و ك – د – ش)، تعليق الإضراب المفتوح عن العمل الذي تخوضه منذ يوم الاثنين 12 مارس الجاري، ابتداء من يوم الأربعاء إلى غاية يوم السبت 17 مارس الجاري .

وأفادت مصادر نقابية «الشروق» أن هذا القرار جاء إثر الاجتماع الطارئ الذي انعقد بحضور النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية ببني ملال مع تنسيقية الحزام الجبلي الممثلة بكل من الاتحاد المغربي للشغل، والفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وممثلين عن جمعيات آباء وأولياء أمور التلاميذ بكل من مجموعة مدارس تيزي نسلي، تازيزاوت، وملوية، وثانوية التفاح، إضافة إلى ثانوية سيدي عمر وحلي، حيث تم الاتفاق على تعليق الإضراب وذلك من أجل فسح المجال للجمعيات المذكورة أعلاه من أجل عقد لقاء مع والي جهة تادلة أزيلال، وعامل إقليم بني ملال لتدارس الملف المطلبي الذي تحتج من أجله نساء ورجال التعليم العاملين بالحزام الجبلي والمتمثل في إدراج مناطق الحزام الجبلي لبني ملال ضمن مناطق الإقامة (أ) النائية، وتخصيص تعويض قار عن التدهئة، وكذا اعتماد معايير منصفة وإشراك ممثلين عن التنسيقية في تدبير الحركة الانتقالية وكذا تأهيل المؤسسات التعليمية بالمنطقة. ■

الرباط

إضراب وطني

قرر المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم خوض إضراب وطني يومي الأربعاء 21 والخميس 22 مارس الجاري، وذلك بعد وقوفه حسب بيان توصلت الشروق بنسخة منه على عمق الأزمة البنيوية التي يعرفها النظام التعليمي، وعلى فشل عدة محاولات إصلاح المنظومة التعليمية. كما عزا المجلس دواعي الإضراب إلى التأخر في تنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل 2011 و إشكالية الركود في السلم 9، والاستجابة لمطالب مختلف الفئات التعليمية، وضرورة الحد من الخصاص المهول في أطر الموارد البشرية.

التاريخ:2012/03/15
العدد 3708

الصباح

الصفحة:8

دكاترة وزارة التربية الوطنية غاضبون من الوفا

استنكر الدكاترة العاملون بوزارة التربية الوطنية، المنضوون تحت لواء الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب) غرض وزارة محمد الوفا في ما يتعلق بملفهم المطلبي الذي وصفوه بـ"الهزيل"، مشددين على رفضهم تخصيص وزارة التربية الوطنية 240 منصبا للدفعة الأولى للدكاترة العاملين بالوزارة، ذلك «أن هذا الرقم يتناقى مع الحل الذي سبق أن اتفقنا عليها، ويعتبر مؤشرا على التراجع عن التزامات الحكومة السابقة»، يقول مصدر من الجامعة. وهدد المصدر ذاته، حال عدم الالتزام بتنفيذ الحلول المتفق عليها، بلجوء هذه الفئة إلى النزول في برنامج تضامني تصعيدي، معتبرين التزام الحكومة السابقة خطا أحمر لا يمكن التراجع عنه.

وفيما طالب المصدر ذاته بضرورة رفع عدد المناصب المخصصة للدفعة الأولى بما يتناسب مع الحل الشامل على دفعتين خلال سنة 2012، وتحديد تاريخ الدفعة الثانية والأخيرة لما تبقى من الدكاترة الكفيلة باستيعاب ما تبقى من هذه الفئة، أكد أن الجامعة تطالب بتكوين لجنة تقنية مشتركة لتدبير أجرأة المباراة وتجاوز الخروقات التي شابت المباراة السابقة.

ومن جهتها، استنكرت العصبة الوطنية للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية تراجع وزارة التربية الوطنية عن التزاماتها السابقة بعدما كانت وعدت بتسوية نهائية لملف الدكاترة من أجل تغيير الإطار إلى أستاذ التعليم العالي مساعد، وذلك على 3 دفعات في مدة أقصاها سنة 2012 بحسب الوعد الذي قطعه وزير التربية الوطنية السابق أحمد الخشيشن.

وفي السياق ذاته، أوضح مصدر من العصبة أن الوزارة لم تجر إلا مباراة واحدة لحد الآن. "عرفت خروقات كثيرة، وانتهت، بعد أن مارست العصبة ضغطا كبيرا على الوزارة، بوعد الوزير الخشيشن بالتسوية النهائية للملف»، مضيفا أن الوزير الحالي، محمد الوفا، تراجع عن الوعد الذي قطعه الوزير السابق، مبررا ذلك بأن المراكز التربية الجهوية هي التي ستحدد عدد المناصب التي تحتا جها الوزارة، واقتصر على إيجاد 240 منصبا فقط لهذه السنة، ما سيؤجل مدة طي هذا الملف إلى سنوات أخرى على اعتبار أن عدد الأساتذة الحاملين للشهادة الدكتوراه العاملين بالتربية الوطنية يبلغ حاليا 1200 أستاذ، «وهم متشبثون بمطلبهم القاضي بالطي النهائي لملف الأساتذة الحاملين للدكتوراه طبقا لما التزم به الوزير السابق».

ه. م

التاريخ:2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة:الملحق التربوي

حريات نقابية

نقابات بميدلت تستعد لإضراب عشرة أيام

أعلنت ثلاث نقابات تعليمية شروعها في تنفيذ الشطر الثاني من برنامجها النضالي المتمثل في تنفيذ اضراب اقليمي أيام 29-28 فبراير و1 مارس 2012 مصحوبا باعتصام ذاخل نيابة ميدلت في اليوم الثاني للاضراب من الساعة الحادية عشر صباحا حتى الرابعة مساءا ،ثم تنفيذ اضراب اقليمي أيام 16-15-14-13 مارس 2012 مصحوبا باعتصام ومبيت داخل النيابة في اليوم الثاني ومسيرة محلية في اليوم الثالث انطلاقا من مقر النيابة ابتداءا من الساعة العاشرة والنصف صباحا وكذا تنفيذ اضراب اقليمي أيام 31-30-29-28-27 مارس 2012 وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية في اليوم الثالث بعد التنسيق مع المكاتب الوطنية و الجهوية لذات النقابات الثلاث،وهددت بالدخول في اضراب مفتوح ابتداء من26 ابريل 2012 سيصدر بلاغ في شأن شكله و صيغة تنفيذه في وقت لاحق.

وأكدت المكاتب الإقليمية لكل من النقابة الوطنية للتعليم(كدش) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم والنقابة الوطنية للتعليم(فدش) على مواصلة النضال ومقاطعة أي حوار مع النائب الإقليمي وتشبتها بمطلبها الرئيس المتمثل في رحيله بسبب التدبير الارتجالي والعشوائي لهذا الأخير.

النقابات الثلاث ثمنت بالمقابل المجهودات التي بذلتها المكاتب الوطنية والجهوية من أجل التسريع بحل مشاكل نيابة ميدلت و اعتبرت الاتفاق مع الوزارة بإجراء تفتيش من طرف السيد المفتش العام للوقوف على حقيقة الأوضاع بالنيابة وبالرغم من أهمية هذا الاجراء الذي جاء متأخرا ، فانها تامل أن يستجيب لمطلب الشغيلة التعليمية بالاقليم ،كما استنكرت بشدة استمرار المس بالحريات النقابية الدي يمثل في ايقاف الأجرة الشهرية للنقابي موحى وعلا بسبب ممارسته حقه في الاحتجاج بمقر عمله نموذجا لهذا المس وتطالب بالتعجيل بتسوية وضعيته المادية.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 6586
بيان اليوم
الصفحة: 2

إضراب لمدة 48 ساعة في قطاع التعليم

حسن عربي

دعا المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم المنضوي تحت لواء الإتحاد المغربي للشغل، إلى خوض إضراب وطني إنذاري في كل مؤسسات وإدارات وزارة التربية الوطنية، لمدة 48 ساعة يومي 21 و22 مارس الجاري.

ويأتي هذا الإضراب، حسب بلاغ توصلت بيان اليوم بنسخة منه، للمطالبة بالتعجيل بتفعيل بنود اتفاق 26 أبريل 2011، والإسراع بجعل حد لمأساة معتقلي الزنزانة 9 وذلك بالاستجابة لكافة مطالبهم، مع الاستجابة في الوقت نفسه، لمطالب الفئات التعليمية الأخرى، من إدارة تربوية، دكاترة، مجازين بالابتدائي والإعدادي، حاملي الماستر، ملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، مفتشي التوجيه والتخطيط، المساعدين التقنيين، وغيرهم. وطالب ذات البلاغ، بتعميم التعويض عن العمل بالعالم القروي على كل المعنيين به، وتسوية وضعيتهم المالية بأثر رجعي منذ 2009، والتخفيض من ساعات العمل مع تقليص عدد أيام العمل الأسبوعية بالعالم القروي إلى خمسة أيام. كما سجل ذات البلاغ، ضرورة جعل حد للخصاص المهول في الموارد البشرية بما يوفر شروط العمل اللائق ويحقق الجودة والمردودية، مع الإسراع بإخراج نظام أساسي يتجاوز ثغرات النظام الحالي.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608
الصباح
الصفحة: الملحق التربوي

أساتذة سد الخصاص يخوضون إضرابا وطنيا

أعلنت اللجنة الوطنية لأساتذة سد الخصاص عزمها تنظيم احتجاجات متواصلة ممركزة بالرباط، ابتداء من 8 أبريل المقبل، تزامنا مع العطلة البينية، مؤطرة بشعار «إننا على عهد النضال سائرون في إطار تنظيمنا الصامد والمناضل حتى تحقيق الإدماج الفوري واللامشروط دفاعا عن كرامتنا وحقنا في المواطنة الكاملة». وثمنت اللجنة مبادرة وزير التربية الوطنية تجاه هذه الفئة، بإعلانه عزم الوزارة تعزيز تجربتهم المعتبرة في الميدان بتكوين إضافي يفضي إلى الإدماج الكامل لتطويق مشكل الخصاص المهول الذي تعانيه أغلبية المؤسسات التعليمية اعتمادا على مبدأ الاستحقاق ومعيار التجربة الميدانية.

وأعلنت تعبئة منخرطي الفروع المحلية لتقديم الواجب الذي يؤدونه بإخلاص وتفان رغم الإكراهات المادية والاجتماعية المحيطة بعملهم. وكانت اللجنة نفذت إضرابا وطنيا، الاثنين الماضي، مرفوقا بوقفات احتجاجية أمام النيابات والأكاديميات، تحت شعار موحد يؤطر مطالبهم في الإدماج الكامل والفوري داخل المنظومة التربوية، ومطالبا بتسريع تفعيل مقترح الوزارة بهذا الصدد.

حميد الأبيض (فاس)

التاريخ:2012/03/15
العدد : 515

الأيـــــــام

الصفحة :23

1/2

هل انتهى زمن النقابات

تنسيقيات في قطاع التعليم تقتسم الدفاع عن المطالب

تنسيقية أساتذة سد الخصاص، تنسيقية الأساتذة العاملين في الوسط القروي، تنسيقية موظفي التعليم المرتبين في السلم 9، تنسيقية الوحدة والإنصاف ضحايا النظامين الأساسيين 1958-2003، التنسيقية الوطنية لخريجي المدارس العليا للأساتذة، تنسيقية ضحايا التقسيم الإداري، التنسيقية الوطنية للتعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الإجازة، وغيرها كثير من التنسيقيات التي تناسلت بشكل كبير في قطاع التعليم في السنوات الأخيرة. فهل التنسيقيات بدائل عن النقابات؟ أم أن النقابات التعليمية لم تستطع أن تستوعب مطالب كل رجال التعليم؟ وهل انتهى زمن النقابات ليظهر زمن التنسيقيات؟

بداية التنسيقيات

تنسيقيات كثيرة في قطاع التعليم ترفع مطالب بعينها، وجه الاختلاف بينها وبين النقابات هو أنها تطالب بمطلب محدد عكس النقابات ذات المطالب الشمولية، لذلك فقد وصف البعض نضالاتها بالفئوية. هكذا نجد تنسيقية «الرتزانة 9»، تضمن ملفها المطلبي مطلبا واحدا، وهو إزالة السلم التاسع من التعليم وترقية أصحابه إلى السلم العاشر.

لسنوات وقطاع التعليم معروف بإضرابات النقابات، خصوصا النقابات الخمس الأكثر تمثيلية التي تحظى، لوحدها، بالحوار مع الوزارة. كما عرف عن هذه النقابات شراستها وقوتها التفاوضية. لكن ظهور تنسيقيات في هذا القطاع الذي عرف بقوة نقاباته يثير أكثر من سؤال: فما الدافع لظهورها؟ وهل النقابات لم تضطلع بدورها؟

ثغرات في النظام الأساسي

عبد الرحمان الصوفي، الكاتب العام للنقابة الوطنية لموظفي التعليم بزاكورة، يرى بأن السبب الرئيسي في تناسل التنسيقيات هو الثغرات الموجودة في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية. فمثلا المادة 108 من النظام الأساسي تقول بالحرف: «يمكن بصفة استثنائية وفي غضون 5 سنوات ابتداء من صدور هذا المرسوم [سنة 2003] بالجريدة الرسمية، الترقي بواسطة الشهادات الجامعية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي وأساتذة التعليم الثانوي الإعدادي والملحقين التربويين، ومن الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي والمعنيين المشار إليهم في مواد هذا المرسوم». لكن النظام ينص على أن هذه المادة معمول بها بين سنتي 2003 و2008. وهو ما أثار حفيظة الأساتذة الذين حصلوا على شهادات إضافية بعد سنة 2007. ولتحصين هذا المكتسب التاسع مثلا، تتم ترقيتهم بشكل مباشر إلى السلم العاشر. لكن الاستثناء في هذه المادة التي نص القانون التنظيمي على العمل بها لأربع سنوات فقط أدى إلى ظهور تنسيقية (الرتزانة 9) بعد سنة 2007، أي بعد انتهاء صلاحية العمل بهذه المادة. كما تأججت احتجاجات أصحاب هذه التنسيقية بإقدام الوزارة على إدماج الأساتذة المتعاقدين (العرضيين) مباشرة في السلم العاشر.

«يمكن لأطر هيأة التدريس العاملين بالإدارة وبمصالح التسيير الحادي والعشرين، عند تاريخ صدور هذا المرسوم الاختيار بين :

أ- طلب إسنادهم مهام التدريس بعد الاستفادة من تكوين خاص.

ب- طلب تغيير الإطار وفق الدرجة المناسبة لدرجتهم في الإطار الأصلي.

ويحدد قرار مشترك لوزير التربية الوطنية ووزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري شروط وكيفيات تغيير الإطار.

ويمكن بصفة استثنائية لمفتشي المصالح الاقتصادية والمفتشين الممتازين للمصالح الاقتصادية الذين يقومون بمهام المعنيين، في تاريخ صدور هذا المرسوم، طلب إعادة الإدماج على التوالي في إطار معين من الدرجة الأولى أو معين من الدرجة الممتازة». هذا هو النص الكامل للمادة 109 من النظام الأساسي التي تتحدث عن العاملين بالإدارة ومصالح التسيير فقط، لكنها دفعت العديد من الأساتذة إلى الانتظام في تنسيقيات والمطالبة بتغيير الإطار، خصوصا تنسيقية الدكاترة العاملين بالتعليم الابتدائي والإعدادي الذين يطالبون بتغيير الإطار ومنحهم إطار أستاذ باحث، أي العمل بمراكز البحث أو التدريس بالتعليم العالي.

لكن هل هذه الثغرات ومثيلاتها هي السبب الوحيد في ظهور التنسيقيات؟ ألا تهتم النقابات بالنظام الأساسي والمشاكل التي يولدها؟

محمد الوشاحي، أستاذ الثانوي التأهيلي ضمن «تنسيقية 3 غشت»، يضيف إلى ثغرات النظام الأساسي سببا آخر لتكاثر التنسيقيات بقوله: «العديد من أعضاء التنسيقيات هم أعضاء نقابات في الأصل، والنقابات لا تخفل مطالبهم لكنها تأتي ثانوية في الملف المطلبي». ويضيف المتحدث: «لا يمكن لفئة معينة أن ترهن النقابة في مطلبها، النقابات تدافع عن مطالب شمولية».

من جهة أخرى، يطالب أساتذة السلم العاشر خريجو المدارس العليا للأساتذة النظام القديم بالترقية إلى السلم الحادي عشر. ويبررون مشروعية هذا المطلب بكونهم درسوا خمس سنوات بعد الباكالوريا مثلهم مثل المعطلين حاملي شهادة الماستر الذين أدمجوا مباشرة في السلم 11.

29

التاريخ:2012/03/15
العدد : 515

الأيـــــــــام

الصفحة :23

عبد الإله دحمان نائب رئيس النقابة الوطنية لموظفي التعليم لـ«الأيام»

النزوح نحو النضال الفئوي يضرب مبدأ التضامن بين الفئات

التنسيقيات في قطاع التعليم ضمن مستويين:

المستوى الأول: تنسيقيات تحت إشراف النقابات الأكثر تمثيلية، جاءت كإجابة لوضع آلية للتواصل مع فئات مظلومة وتشتغل في ارتباط تنظيمي وعضوي مع النقابات التعليمية. ولقد أجبنا عنها من خلال تأسيس عصب من داخل النقابة، مثل العصبة الوطنية للدكاترة، العصبة الوطنية للسلم 9، في إطار التفويض، لكن على مستوى التمثيلية فنحن الذين نمثلها كنقابة. هذا المستوى لا يطرح أي مشكل.

المستوى الثاني: تنسيقيات تدعي أنها مستقلة عن النقابات، فهذه الاستقلالية محكومة بسياق سياسي، لا بد أن يكون النضال من موقع المسؤولية لأن النضال من موقع صاحب الحاجة غير مجد، لأن صاحب الحاجة دائما أعمى.

أما أن يقال إن تشكيل التنسيقيات جاء نتيجة لفقدان النقابات للشرعية كما يقول البعض فهذا خطاب فيه تصادم مع النقابات، بدعوى أن النقابات ليس لها عمق اجتماعي، وعمقها الإجتماعي مايزال فيه التباس. البعض يريد أن يعطي مشروعية للتنسيقيات ويجعلها في تصادم مع النقابات، لكن النقابات لا يمكن أن تصادم أي فئة من الفئات.

بعض التنسيقيات التي ادعت الاستقلالية ارتمت في أخر المطاف في احضان إحدى النقابات الأكثر تمثيلية، لأنها اصطدمت بالواقع الذي يقول بأن الوزارة لا تحاور إلا النقابات الأكثر تمثيلية.

النزوح نحو النضال الفئوي يضرب مبدأ التضامن بين الفئات، وما وقع في الحقل النقابي من خلال التعددية المزعومة يندرج ضمن هذا الإطار.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 1121.
الأسبوع الصحفي
الصفحة : 21

المغاربة غاضبون على قطاع التعليم

محمد بركوش

ليس من الضروري في المرحلة الراهنة التي تعقدت فيها الأمور التذكير بأن مشاكل التعليم في بلادنا متدفقة وبمنسوب عال كما يقال، وليس من المفيد أيضا ترديد ما أصابه من تفتت إن صحت الكلمة، وتعدد في التسمية والتخصص، وما اعترى المستوى التعليمي من تراجع وتقهقر، حتى أصبح الكل (في المقدمة وزير التربية الوطنية الجديد) يدعو إلى إعادة الاعتبار لقداسة المدرسة المغربية، وقدسية رجل التعليم وهيبة التدريس، وجعل ذلك من أولى الأولويات التي ينبغي الاشتغال عليها للحد من الانحدار، إضافة طبعا إلى استقرار المنظومة التربوية، بعيدا عن تجارب الهامش كما سماها أحد المفتشين، والتي لا تخلو من إساءة وضياع للوقت والجهد والمال، الدراسات والأبحاث الميدانية تكفلت نيابة عنا بالتذكير، والقول بأن 84% من المغاربة غاضبون وغير راضين على تعليمنا، سواء العام أو الخاص، لأن العديد من المدارس لا توفر برامج بجودة عالية، ولا تقدم خدمات تثقيفية إن صح التعبير في المستوى المطلوب، بقدر ما تهتم بالكسب والربح السريع في مجال يتعارض بتبله مع هذا الأخير، في استغلال بين لظروف الأسر التي تعاني من فراغ عائلي، وذلك بسبب غياب المراقبة المستمرة، ونتيجة انفلات بعض الفضاءات من قبضة الوزارة الوصية، والتساهل في منح الرخص لمن يسعون كما قال «دريسكول» إلى تسليع العملية التربوية وتحويل رسالتها النبيلة إلى مواد تجارية خاضعة لمبدأ العرض والطلب، دون التأكد من سلامة المناخ وصحة المقرر ومستوى المربي، وهو شيء مثير للانتباه وللتساؤل أيضا، إذ كيف يسمح مثلا باستقبال طفل في سن البراءة وحشره مع زمرة من أقرانه في ما يشبه مقابر أو دهاليز تنعدم بها مواصفات الحجرات الدراسية، إن على مستوى الفضاء أو البيئة أو المواد الملقنة، ناهيك عن المربي المحروم من أبسط الحقوق، واعتباره أي الطفل كوعاء لا يتوقع معه إلا احتواء ما يلقن بطريقة غير سلمية، وبأسلوب غير تربوي، لا يدقق في المهارات ولا ينمي القدرات، ولا يراعي شخصية التلميذ ككيان يحتاج إلى تربية وتطوير لكل الملكات التي يزخر بها.

وزارة التربية الوطنية (أتمنى أن تضاف إليها الفنون الجميلة ليتخذ المفهوم بعدا أكثر شساعة) والتي كان شأنها يدار خارج حكومة الفاسي (الصباح عدد 3698) يعرف المسؤول الأول عنها ما يتخبط فيه القطاع، لأنه ابن الدار (أستاذ جامعي منذ السبعينات)، ومع ذلك قبل بالمغامرة الإيجابية كما سماها، وإنقاذ التحدي بشجاعة، تساءل البعض (مذين جاتوا)، حيث لم تمنعه قامته المتوسطة من الوقوف (حسكة) كما يقول المراكشيون في وجه المذكرة رقم 204، الخاصة بالتقويم في إطار بيداغوجية الإدماج، ورفض زحفها وتنفيذ مقتضياتها على باقي الأشطر أو المراحل النهائية بشكل استباقي، وذلك لتوقيف سريان المذكرة الأخيرة الصادرة في شهر نونبر من السنة الفارطة (عدد 2192 جهويا)، والتي تلح على ضرورة التفاعل مع توصيات الاجتماع 21 للجنة قيادة مشروع إرساء تلك البيداغوجية، معللا ما أقدم عليها بالحرص الشديد على أبناء المغاربة ومال الشعب الذي يضيع هباء.

> الوزير لم يستسغ كما كل المغاربة الأحرار أن يتولى خبير أجنبي إعداد وتهييء النموذج التربوي الذي يليق بمقام بلادنا.

لقد قرر الوزير البهجوي إيقاف المشروع المشار إليه ليس بصفة نهائية كما تخيل البعض، ولكن إلى حين دراسة النتائج والتأكد من النجاعة والمردودية في المرحلتين الابتدائي والإعدادي اللتين خضعتا لتجربة فتحت الباب على مصراعيه لأجانب، كي يقرروا في مصير ناشئتنا ومستقبل فلذات أكبادنا عن طريق مكاتب دراسات «صرفت لها مئات الملايين».

الوزير لم يستسغ كما كل المغاربة الأحرار أن يتولى خبير أجنبي إعداد وتهييء النموذج التربوي الذي يليق بمقام بلادنا، من خلال وصفه تربوية بطعم أوربي وإرشاد عربي، ولم يقبل لفضاءاتنا التعليمية أن تكون مندوزة لاختيارات غريبة وفاشلة، إذ يكفي ما عانته أجيال سابقة من نيران تجارب محرقة، كانت تنقل من أماكن لا يضيرها الصقيع ولا البرد الشديد نظرا للإمكانيات والتغذية والتغطية الصحية وأشياء أخرى إلى بيئة جافة بتربة مغايرة، لا يتحقق لأبنائها حتى الحد الأدنى من العيش الكريم أو من الإشباع البطني وبالأحرى الفكري.

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 2853
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

1/2

أي دور للبحث التربوي في إصلاح المدرسة المغربية؟

هناك شبه إجماع على تراجع المدرسة العمومية بالمغرب وابتعادها عن القيام بدورها كما كان في السابق بدليل تراجع المستوى المعرفي والعلمي للمتعلمين، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي رغم المجهودات المبذولة بالإضافة إلى انتشار ظواهر غريبة عن المدرسة كالعنف وانتشار المخدرات والانحلال الخلقي...كل ما سبق يعجل بأقرار مخططات وبرامج لتدارك الأمر بشراكة كل المتدخلين والمعنيين بالمدرسة العمومية، منها هيئات المجتمع المدني خصوصا تلك التي تهتم بالبحث التربوي ودوره في إصلاح المدرسة.

إجماع على أهمية البحث التربوي في الإصلاح

المركز المغربي للأبحاث حول المدرسة نظم لهذا الغرض مساء أول أمس الثلاثاء بنادي المحامين بالرباط ندوة حول «أي دور للبحث التربوي في إصلاح المدرسة»، حيث شدد المتدخلون وهم باحثون ومهتمون بالشأن التربوي والتعليمي على أهمية البحوث العلمية التخصصية والتربوية بمختلف أشكالها في حل المشكلات والقضايا والتوازل التي تحل بجانب من جوانب الحياة التي تزداد تركيبا وتعقيدا، خصوصا في ميدان التربية والتعليم حيث تراجعت المدرسة العمومية بل قد تقول أنها عجزت في القيام بدورها كما يجب ، وأبرزوا أن البحث التربوي ارتبط منذ البداية بمجال تكوين المدرسين، وأن الحياة المدرسية واحدة من أهم الحقول التي يتقلب فيها كل فرد من أفراد المجتمع، طفلا ناشئا وشابا يافعا وطالبا باحثا ،على حد تعبير الدكتور محمد سعيد الصمدي المؤطر بالمركزي الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة مما يجعل ،بحسب المتحدث ،هذه الحياة المدرسية - سواء في إطار بيداغوجيا الصغار أو أندرغوجيا الكبار - تزداد تركيبا وتعقيدا سواء على مستوى التدبير السياسي للشأن التعليمي، أو مناهج التربية والتكوين، أو تسوناي الشبكة الرقمية التي غيرت حياة المتعلمين وغير المتعلمين، أيضا النظام التربوي عموما مكون أساس داخل بنية الحياة المدرسية التي تمثل سياق البحث والنظر والاشتغال...

رأي الوزارة

الدكتور فؤاد شفيقي مدير المناهج بوزارة التربية الوطنية أشار إلى كون أغلب العبارات المعنية بالبحث التربوي متعددة أغلبها ذي طابع فردي أو منعزل حيث خلفت انتاجات متنوعة ولكن ذات أثر ضعيف على المدارسة الصفية، أيضا هناك توجيه شبه منعدم حسب حاجيات المنظومة والقضايا ذات الأولوية، مع ضعف الاعتراف المؤسساتي بالبحث التربوي في قطاع التعليم المدرسي بخلاف ما حصل على المستوى الجامعي، تمويل منعدم باستثناء الدعم المخصص في إطار التعاون الدولي، الارتباط الشديد للبحث بتكوين المدرسين وبالبحث التطويري في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بالرغم من الحاجة إليه في المناهج والتقويم والحياة المدرسية. وبخصوص استراتيجية الوزارة بالبحث التربوي شدد شفيقي على ضرورة التأسيس التدريجي لهياكل البحث التربوي على المستوى المركزي والجهوي والمحلي واختيار البحث التشاركي مع التأهيل والرفع من قدرات الباحثين وتثمين عمل الباحثين ونشر نتائج البحوث.

محورية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في البحث التربوي

ابتداء من الموسم الدراسي المقبل سيتم توحيد مراكز تكوين المعلمين والمراكز الجهوية التربوية في مركز جهوي وحيد على صعيد كل جهة وهي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والتي ستتولى تكوين أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي، وقد صدر المرسوم المنظم لها يوم 2 فبراير 2012 ،وقد جعل المشرع من مهامها القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية والبيداغوجية والديداكتيكية وحكامة المؤسسات ؛ إنجاز الدراسات والأبحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المركز أو التي يتطلبها التكوين؛ أيضا تتولى هذه المراكز تطوير البحث العلمي التربوي والارتقاء به من خلال إرساء وتفعيل عمل فرق البحث؛ وملاءمة البحث العلمي التربوي مع أولويات قطاع التعليم المدرسي؛ ونشر نتائج البحوث والتعريف بها واستثمارها في الرفع من جودة تكوين الأساتذة وتأهيلهم؛ والتنسيق مع المختبرات الجهوية للبحث التربوي والجامعات. وكذا مع المتدخلين في هذا المجال وطنيا ودوليا؛ مع تنظيم ندوات وملتقيات علمية في مجال البحث العلمي التربوي. بالإضافة إلى توظيف منهجية البحث التربوي وآلياته وأدواته، في تطوير عملية التدريس بمختلف موادها ومستوياتها، وفهم الجوانب المختلفة لعملية التدريس وتحسين فاعليتها، عن طريق البحث التربوي، وكذا اكتساب المعلومات والمهارات والخبرات اللازمة للتخطيط لهذه البحوث وتنفيذها وتقويمها وتوظيف نتائجها في التدريس. أيضا البحث التربوي يساهم في الارتقاء بكفاءة وقدرات الأطر التربوية بما يخدم الأهداف التربوية في تدريس مختلف المواد المقررة، وذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية في المقارنة النقدية بين المناهج المختلفة ومناسبتها للوضعيات على اختلاف أنواعها.

أهمية دور الفاعلين في البحث التربوي

عبدالإله رحمان رئيس المركزي المغربي للأبحاث حول المدرسة أشار إلى أن الندوة المذكورة تأتي في إطار صميم اهتمام المركز بالتمدرس والمدرسة العمومية والنهوض بالمنظومة التربوية وبالعاملين فيها على مستوى دعم كفاياتهم وتكويناتهم ،مضيفا أن المركز وضع من بين اهتماماته بالدرجة الأولى البحث التربوي عن طريق إنجاز البحوث والدراسات للتنمية وتطوير المدرسة المغربية ،والمساهمة في استعادة اعتبار المدرسة المغربية والأسرة التعليمية ،ورصد وتتبع ودعم الإصلاح التربوي والمساهمة في تقويمه عبر التكوين والدراسات والبحوث ،مع تحقيق التعبئة المجتمعية للجهود المبذولة لإصلاح التعليم ،بالإضافة إلى التحسيس بأهمية الحفاظ على المدرسة المغربية

البحث التربوي، وكذا اكتساب المعلومات والمهارات والخبرات اللازمة للتخطيط لهذه البحوث وتنفيذها وتقويمها وتوظيف نتائجها في التدريس، أيضا البحث التربوي يساهم في الارتقاء بكفاءة وقدرات الأطر التربوية بما يخدم الأهداف التربوية في تدريس مختلف المواد المقررة، وذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية في المقارنة النقدية بين المناهج المختلفة ومناسبتها للوضعيات على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى توظيف منهجية البحث التربوي وآلياته وأدواته، في تطوير عملية التدريس بمختلف موادها ومستوياتها، وفهم الجوانب المختلفة لعملية التدريس وتحسين فاعليتها، عن طريق

32

التاريخ:2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة:الملحق التربوي

وبدورها في تحقيق التنمية المستدامة،والدفاع عن المدرسة المغربية بكل الوسائل المشروعة،تأهيل تفعيل النصوص القانونية والتشريعات الموجودة وإصدار قوانين جديدة تروم تقوية دور المدرسة في المجتمع. كما أشار إلى أن العلاقة التي يجب أن تجمعهم بوزارة التربية هي علاقة شراكة مسؤولة مبنية على تيسير عمل المركز ومده بالوثائق والدعم من أجل القيام بدوره المستقل الذي تراه مكملا لباقي الفاعلين التربويين مهما اختلفت طرق وصيغ أدواتهم التنظيمية.

خلاصات

المشاركون في الندوة المذكورة خلصوا إلى أن البحث التربوي يشكل رافعة أساسية لتجديد ورفع مردودية النظام التعليمي وأداة للتكوين وآلية للتطوير وكذا الضمان لدعم جهود إصلاح النظام التعليمية وأنه لا يمكن للمدرسة أن تقوم بدورها إلا إذا كانت مدعومة بالبحث التربوي الذي آن الأوان أن يكون له دور وأن يكون له موقع في صلب خطط الإصلاح بشكل عام،كما شددوا على أهمية البحث العلمي الذي بات أكثر من ملح بالنسبة لأي منظومة تعليمية وفي الوقت الحاضر أكثر من الماضي خصوصا وأن العملية التعليمية تعقدت بشكل كبير ،وأكدوا أنه آن الأوان للراهن التربوي المغربي أن يراجع الخطاب التربوي في زمنه من أجل تقديم إجابات حقيقية للمدرسة الوطنية التي نريد.

خالد السطي

التاريخ:2012/03/15
العدد: 4261.
المنعطف
الصفحة:3

ضرورة التأسيس التدريجي لهياكل البحث التربوي على المستوى الوطني من أجل الرفع من قدرات الباحثين

■ أمال المنصوري

اجمع المتدخلون في ندوة وطنية نظمها المركز المغربي للأبحاث حول المدرسة، أول امس، على أهمية البحوث العلمية التخصصية والتربوية بمختلف أشكالها في حل المشكلات والقضايا والنوازل التي تحل بجانب من جوانب الحياة التي تزداد تركيبا وتعقيدا، وأبرزوا أن البحث التربوي ارتبط منذ البداية بمجال تكوين المدرسين، وأن الحياة المدرسية واحدة من أهم الحقول التي يتقلب فيها كل فرد من افراد المجتمع، طفلا ناشئا وشابا يافعا وطالبا باحثا، على حد تعبير الدكتور محمد سعيد الصمدي المؤطر بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة مما يجعل هذه الحياة المدرسية ، سواء في إطار بيداغوجيا الصغار أو اندرغوجيا الكبار، تزداد تركيبا وتعقيدا سواء على مستوى التدبير السياسي للشأن التعليمي، أو مناهج التربية والتكوين، أو تسونامي الشبكة الرقمية التي غمرت حياة المتعلمين وغير المتعلمين، ايضا النظام التربوي عموما مكون اساس داخل بنية الحياة المدرسية التي تمثل سياق البحث والنظر والاشتغال..سوتحدث الدكتور فؤاد شفيقي مدير المناهج بوزارة التربية الوطنية، عن وضعية البحث التربوي في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، و اشار شفيقي إلى كون مبادرات متعددة اغلبها ذي طابع فردي او منعزل خلفت انتاجات متنوعة ولكن ذات اثر ضعيف على الممارسة الصفية،أيضا هناك توجيه شبه منعدم حسب حاجيات المنظومة والقضايا ذات الأولوية،مع ضعف الاعتراف المؤسساتي بالبحث التربوي في قطاع التعليم المدرسي بخلاف ما حصل على المستوى الجامعي،تمويل منعدم باستثناء الدعم المخصص في إطار التعاون الدولي،الارتباط الشديد للبحث بتكوين المدرسين وبالبحث التطويري في تكنولوجيا الاعلام والاتصالات بالرغم من الحاجة اليه في المناهج والتقويم والحياة المدرسية.وبخصوص استراتيجية الوزارة بالبحث التربوي شدد شفيقي على ضرورة التأسيس التدريجي لهياكل البحث التربوي على المستوى المركزي والجهوي والمحلي واختيار البحث التدخلي مع التأهيل والرفع من قدرات الباحثين ونشمين عمل الباحثين ونشر نتائج البحوث .

إلى ذلك اجمع المتدخلون على أهمية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي من مهامها القيام بانشطة البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية و البيداغوجية و الديداكتيكية و حكامة المؤسسات؛ إنجاز الدراسات والابحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المركز او التي يتطلبها التكوين؛ أيضا تتولى هذه المراكز تطوير البحث العلمي التربوي والارتقاء به من

خلال إرساء وتفعيل عمل فرق البحث؛ وملاءمة البحث العلمي التربوي مع أولويات قطاع التعليم المدرسي؛ ونشر نتائج البحوث والتعريف بها واستثمارها في الرفع من جودة تكوين الأساتذة وتأهيلهم؛ والتنسيق مع المختبرات الجهوية للبحث التربوي والجامعات، وكذا مع المتدخلين في هذا المجال وطنيا ودوليا؛ مع تنظيم ندوات وملتقيات علمية في مجال البحث العلمي التربوي.بالإضافة إلى توظيف منهجية البحث التربوي وآلياته وأدواته، في تطوير عملية التدريس بمختلف موادها ومستوياتها،وفهم الجوانب المختلفة لعملية التدريس وتحسين فاعليتها، عن طريق البحث التربوي،وكذا اكتساب المعلومات والمهارات والخبرات اللازمة للتخطيط لهذه البحوث وتنفيذها وتقويمها وتوظيف نتائجها في التدريس. كما أن البحث التربوي يساهم في الارتقاء بكفاءة وقدرات الأطر التربوية بما يخدم الأهداف التربوية في تدريس مختلف المواد المقررة. وذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية في المقارنة النقدية بين المناهج المختلفة ومناسبتها للوضعيات على اختلاف أنواعها. من جانبه تحدث عبد الإله دحمان رئيس المركز المغربي للأبحاث، حول المدرس ابرز في كلمة بالمناسبة أن الندوة تأتي في إطار صميم اهتمام المركز بالتمدرس والمدرسة العمومية والنهوض بالمنظومة التربوية وبالعاملين فيها على مستوى دعم كفاياتهم وتكويناتهم، مضيفا أن المركز وضع من بين اهتماماته بالدرجة الأولى البحث التربوي عن طريق إنجاز البحوث والدراسات لتنمية وتطوير المدرسة المغربية، المساهمة في استعادة اعتبار المدرسة المغربية والأسرة التعليمية، ورصد وتتبع ودعم الإصلاح التربوي والمساهمة في تقويمه، عبر التكوين والدراسات والبحوث ،مع تحقيق الثعبئة المجتمعية للجهود المبذولة لإصلاح التعليم، بالإضافة إلى التحسيس بأهمية الحفاظ على المدرسة المغربية وبدورها في تحقيق التنمية المستدامة،والدفاع عن المدرسة المغربية بكل الوسائل المشروعة،ناهيك تفعيل النصوص القانونية والتشريعات الموجودة وإصدار قوانين جديدة تروم تقوية دور المدرسة في المجتمع.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608
الصبـــــــاح
الصفحة: الملحق التربوي

"زوبعة" شهادات التعليم العالي الخصوصي

في نهاية يناير الماضي، تأسس إطار جمعوي يحمل اسم «التنسيقية الوطنية لحاملي شهادات التعليم العالي الخاص» صادق، في جمع عام، على قانون أساسي من بين أهدافه إلغاء العمل بآلية المعادلة للشهادات المحصل عليها من مؤسسات التعليم الخاص العالي بالمغرب والعمل على إزالة جميع أنواع الميز بين الشهادات الوطنية. لكن، ثلاثة أسابيع بعد ذلك، أتى لحسن الداودي، وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ليقول صراحة، في حوار مع يومية «ليكونوميست»، إن «لا مجال لمعادلة من أي نوع بين دبلومات القطاع الخاص وشهادات الدولة، وأن على مؤسسات التعليم العالي الخاص احترام معايير الاعتماد، ما أثار ما يشبه «زوبعة» من ردود الفعل المضادة عبر عنها آباء وأولياء الطلبة والخريجون وأصحاب المؤسسات والمعاهد الخاصة العليا الذين تبهوا إلى انعكاسات إقصاء عدد كبير من الخريجين الجامعيين المغاربة من الانخراط في سلك الوظيفة العمومية والتسجيل لمتابعة الدراسة في مختلف أسلاك التعليم العالي بالقطاع العام، والترقية بالشهادات على وجه الخصوص.

هذا الملف يسلط الضوء على أماكن مظلمة من واقع «ملتبس» تعيش على إيقاعه العديد من مؤسسات التعليم العالي الخصوصي.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608
الصباح
الصفحة: الملحق التربوي

شهادات التعليم الجامعي الخاص... اللغز

قانون صريح ومرسوم وزاري يحدد المعايير والإجراءات وتصريحات رسمية تعيد عقارب الساعة إلى الوراء

في إطار مبني بأهداف دقيقة جاء بعد تعثر التطبيق الفعلي للمرسوم الوزاري الصادر يوم 10 أبريل 2010 والقاضي بأجراة مادتين صريحتين وردتا في القانون المنظم للتعليم العالي، تخص الأولى اعتماد مسالك التكوين والتأشير عليها من طرف لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص، بما يعني، ضمنا، اعترافا بجودتها.

أما المادة الثانية، فتتعلق بإمكانية معادلة الديبلومات والشهادات المحصلة من المسالك التكوينية المعتمدة مع الشهادات الوطنية، ما اعتبره كثير من المهتمين بمثابة تدارك، وإن جاء متأخرا، لنقطة سوداء في علاقة الدولة بقطاع التعليم العالي الخاص الذي اعتبرته، بموجب القانون (المادة 39 من قانون رقم 00-01 بمثابة تنظيم للتعليم العالي) شريكا للتعليم العالي العام يقومان معا «بمهمة التكوين والانفتاح على الثقافة والتكنولوجيا وتشجيع التقدم والبحث العلمي، ويساهمان في تنويع التعليم العالي الوطني بتحديد برامج التكوين والبحث».

لكن، بعد 22 يوما فقط من تاسيس «التنسيقية الوطنية لحاملي شهادات التعليم العالي الخاص»، بتدخل لحسن الداودي، وزير التعليم العالي، في حوار ليومية «لبكونوميست»، ليعيد عقارب الساعة إلى الوراء، مؤكدا أنه لا مجال لمعادلة من أي نوع بين الديبلومات المسلمة في القطاع الخاص مع شهادات الدولة، وأن على مؤسسات التعليم العالي الخاص احترام معايير الاعتماد، ما أثار ما يشبه «زوبعة» من ردود الفعل المضادة عبر عنها آباء وأولياء الطلبة والخريجون وأصحاب المؤسسات والمعاهد الخاصة العليا الذين نبهوا إلى انعكاسات إقصاء عدد كبير من الخريجين الجامعيين المغاربة من الانخراط في سلك الوظيفة العمومية والتسجيل لمتابعة الدراسة في مختلف أسلاك التعليم العالي بالقطاع العام، والترقية بالشهادات على وجه الخصوص، ما يعصف بسنوات التحصيل والنفقات المكلفة، كما يعصف بمجهودات جلب مزيد من الاستثمارات الوطنية والدولية لقطاع يشهد تطورا سريعا، وتعزز، في السنتين الماضيتين، بفتح عدد من الجامعات والكليات الخاصة تحمل «علامات» دولية بكل من الدار البيضاء والرباط ومراكش وأكادير.

تصريح وزير التعليم العالي يقف على طرف النقيض، أيضا، من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تقريره الأخير حول تشغيل الشباب، الذي خلص إلى ضرورة إلغاء طلب معادلة الشهادات المسلمة من طرف المؤسسات الخاصة للتكوين المهني و التعليم العالي، وذلك في إطار إعادة صياغة منظومة التربية والتكوين والتركيز على الملاءمة بين التكوين والتشغيل عبر إقامة وتشجيع مسالك مهنية قصيرة المدى مع تأمين التكوين المستمر طيلة الحياة المهنية، إضافة إلى ضرورة تمتين الجسور بين الجامعة والمقاولة.

والحقيقة أن «خرجة» لحسن الداودي لم تكن سوى قطرة زيت إضافية فوق جدل وطني ساخن بأبعاد قانونية وتربوية وبيداغوجية، ظل يظهر ويختفي حسب الظروف والسياقات ولم يعرف بعد طريقه إلى الحسم منذ أكثر من 12 سنة، رغم بعض الجرعات المسكنة التي حاولت الحكومة السابقة تمريرها بين الحين والآخر، دون أن يعرف الملف طريقه إلى الطي النهائي.

ففي الوقت الذي تستمر الدولة في الترخيص لمؤسسات ومعاهد ومراكز التعليم الجامعي الخاص التي تستقطب آلاف الطلبة، سنويا، في تخصصات برهانات وافرة في سوق الشغل مثل التجارة والتسيير والتكنولوجيات الحديثة والشعب الصناعية والتواصل، تقف معادلة الديبلومات المحصلة عائقا في وجه هذا الاختيار، ما يطرح السؤال عن جدوى إشراك قطاع في تنمية التعليم الجامعي الوطني، دون اعتراف بشهاداته، وديبلوماته ويجد خريجوه صعوبات قانونية في الولوج إلى الوظيفة العمومية واستكمال دراستهم في المؤسسات الجامعية العمومية.

ومنذ سنة 2004، عملت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، وبصفة تدريجية، على وضع النصوص التطبيقية للباب الثاني للقانون رقم 01.00 والمتعلقة بالتعليم العالي الخاص، لكن ذلك لم يسهم، بصفة قطعية، في حل المشكل.

فيما يتعلق بمعادلة الشهادات والديبلومات المسلمة من لدن مؤسسات التعليم العالي الخاص، نشر بالجريدة الرسمية عدد 5828 بتاريخ 8 أبريل 2010 المرسوم الوزاري رقم 2.09.717 الصادر في 17 مارس 2010 القاضي بتطبيق المادتين 51 و52 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي (انظر المؤطر رفقته)، وهو المرسوم الذي يروم أولا، تحديد شروط وكيفيات منح اعتماد مسالك التكوين وسحبه، وثانيا، تحديد مسطرة معادلة شهادات المسالك المعتمدة. وحسب منطوق المرسوم نفسه، يمكن قبول شهادات مسالك التكوين المعتمدة للمعادلة مع الشهادات الوطنية وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، سيما المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 21 يونيو 2001 المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي وقرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 370.03 الصادر في 17 فبراير 2003 بتطبيق المرسوم السالف الذكر.

ولتطبيق بعض أحكام المرسوم رقم 2.09.717، صدر، أخيرا، بالجريدة الرسمية قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 2054.10 بتحديد دفتر التحملات المتعلق باعتماد مسالك التكوين لمؤسسات التعليم العالي الخاص. وحسب الوزارة، من المقرر أن يعطي هذا الإطار

37

التاريخ:2012/03/15
العدد 3608
الصبـــــــاح
الصفحة:الملحق التربوي

مواد قانونية تعوزها نصوص تنظيمية

في ما يلي المواد المنظمة للشهادات المسلمة من التعليم الجامعي الخاص كما وردت في قانون رقم 00-01 بمثابة قانون تنظيمي للتعليم العالي:

المادة 51

يمكن أن تعتمد الإدارة مؤسسات التعليم العالي الخاص للتح مسلك أو أكثر من مسالك التكوين وذلك بناء على اقتراح من لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص.

يعتبر اعتماد مسلك للتكوين اعترافا بجودته، ويمنح الاعتماد لمدة معينة.

تحدد مدة الاعتماد وشروط وكيفية منحه بنص تنظيمي.

المادة 52

يمكن معادلة الدبلومات والشهادات المحصلة من المسالك التكوينية المعتمدة مع الشهادات الوطنية.

وتحدد إجراءات هذا الاعتراف بقانون تنظيمي، أي وفق دفتر للتحملات ينجز لاحقا.

المادة 53

يعتبر اعتراف الدولة بإحدى مؤسسات التعليم العالي الخاص بمثابة إشهاد على المستوى العالي لجودة التكوينات المدرسة بهذه المؤسسة، ويعلن عن هذا الاعتراف بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي. وتحدد بنص تنظيمي الشروط والكيفيات التي يتم بموجبها اعتراف الدولة بالمؤسسة وشروط سحبه.

المادة 54

يؤشر رئيس الجامعة الذي يعين بنص تنظيمي، على الشهادات المسلمة من مؤسسات التعليم العالي الخاص المعترف بها من لدن الدولة. وتقبل الشهادات المذكورة لمعادلة الشهادات الوطنية.

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608

الصبـــــاح

الصفحة: الملحق التربوي

التعليم العالي الخصوصي أصبح مجالا للمضاربة

شهادات مؤسساته تطرح العديد من علامات الاستفهام في ظل غياب المراقبة

قال زهير مورين، عضو المكتب الوطني للنقابة الديموقراطية للتعليم العالي بالمغرب، إن خوصصة التعليم بجميع أطواره في المغرب، إلى جانب قطاع الصحة وقطاعات حساسة أخرى، تم ضمن لائحة خوصصة مجموعة من المرافق العامة المبرمجة بمقتضى المعاهدة العالمية للتجارة والصناعة.

وأشار مورين إلى أن الهجوم على التعليم العالي بفرض رسوم وإتاوات شهرية على الطلبة في أفق خوصصته بشكل كامل، ليس وليد اليوم، بل انطلقت العملية منذ مجيء حكومة التناوب التوافقي التي وضعت الترسانة القانونية لتفعيل قانون 01/ 2000 الذي حول الجامعات إلى مؤسسات عمومية في أفق تملص الدولة من هذا المرفق العمومي بشكل تيالي وتعريضه تدريجيا إلى حافة الإفلاس، في نفس الوقت وضعت الحكومة الأسس القانونية لبناء التعليم العالي الخاص الذي شرعت في تشجيعه وتحفيز المستثمرين على ولوج باب الاستثمار فيه بإعفائهم من الضرائب مع فتح باب المضاربات ليصبح مجالا للاغتناء والإثراء السريع، ما وضع عائلات الطلبة أمام اختيارات إجبارية من أجل إنقاذ فلذات أكبادها من الضياع، وساهم الأمر في تصفية دور الدولة الوطنية التي انتجت أطرا أصبحت اليوم تقرر في مصير الأجيال الصاعدة بإصدارها قرارات لا شعبية جنت على طموحات الشعب المغربي الذي قدم مختلف التضحيات من أجل تحقيق التحرر الشامل وبناء أسس الدولة الحديثة.

ونتيجة لما سبق، سيتعرض آباء وأولياء الطلبة إلى النهب في مجال أصبح مفتوحا أمام المتاجرات المربحة غير المقننة والمضاربات بين أصحاب "الشكارة" الذين متعوا بإعفاءات ضريبية لا محدودة، علاوة على استغلالهم أطرا تعليمية تم تكوينها في المرفق العمومي باستنزاف جهد أبناء الشعب وتبذير مال دافعي الضرائب لجعل اختيار التعليم العالي الخصوصي قدرا محتوما مفروضا على أبناء الشعب المغربي ما أفقر العديد من العائلات التي باعت ممتلكاتها من أجل تعليم أبنائها على حساب تحسين أوضاعها الاجتماعية.

وأضاف زهير أن الأطر الوافدة من المرفق العام والعاملة في التعليم الخصوصي تحضر لأداء مهمتها الإضافية باعتبارها أطرا "عطاشة" تكافأ برواتب قد لا تخضع للاقتطاع الضريبي أحيانا كثيرة، بل تؤدي أدوارا بعيدة عن الأنساق المعمول بها في هيأة التدريس القائمة في المؤسسات الجامعية التي تشتغل وفق منظومة تربوية متماسكة، علاوة أن الجهود المبذولة في الوظائف الجديدة تتم على حساب الاهتمام وجودة التكوين في مؤسسات التعليم العالي العام، ما يساهم بشكل مباشر في تسريع وتيرة إفلاسه.

وأكد أن التعليم العالي الخصوصي أصبح نشاطا تجاريا محضا، وبالتالي أرتبط تقييم نتائج المستفيدين من خدماته (الطلبة-الزبناء) باستمرارية المؤسسة التجارية التي تحتاج إلى مداخيل قارة لضمان اشتغالها وإغتناء أصحابها، ما يطرح تساؤلات حول القيمة العلمية للشهادات الممنوحة من طرفها في ظل غياب مراقبة صارمة تعطي للعمل الجاد قيمته الحقيقية وفق معايير علمية مضبوطة.

ولن يتم انتزاع اعتراف الدولة بشهادات هذه المؤسسات الخصوصية إلا بوجود "لوبي" نافذ في جهاز الدولة يعمل على إكمال الترتيبات النهائية للحصول على "الوصل النهائي" للاعتراف بالمعادلة، علما أن الجامعات الدولية الموجودة أو المزمع إحداثها ستشكل مشاتل لإعداد أطر من أبناء الأغنياء الذين ستوفر لهم مناصب مريحة بالمؤسسات الخاصة وشبه العمومية التي تشرف عليها بعض العائلات التي تحظى بامتيازات الريع على حساب خريجي الجامعات المغربية الذين يواجهون بالضرب أمام البرلمان، ما يدفعهم للإقدام على إحراق ذواتهم، في غياب مناصب كافية لتشغيل حاملي الشهادات العليا.

سعيد فالق (بني ملال)

مطالب برفع أجور الأساتذة الباحثين

تأسف زهير مورين على اختراق التعليم الخصوصي للتعليم العالي العام تحت ذريعة تنويع مصادر التمويل بالجامعات العمومية، بعد أن تم إحداث تكوينات مؤدى عنها داخل فضاء الجامعات ما ينعكس سلبا على المردودية البيداغوجية وكذا الاهتمام بالبحث العلمي الذي فتح مجالات أوسع أمام الأساتذة الباحثين المجتهدين الذين طوروا كفاءاتهم المعرفية التي أهلتهم لاحتلال مناصب متقدمة عكس آخرين فضلوا البحث عن موارد مالية في غياب الشروط العلمية.

والتمس زهير من جميع الأساتذة الباحثين عدم المشاركة في هذه التكوينات والنضال من أجل تحسين الظروف المهنية على المستوى البيداغوجي والبحث العلمي، وكذا العمل سويا على توفير ظروف اجتماعية تليق بمستوى الأساتذة الجامعيين باعتبارهم ركيزة الجامعة التي تعتبر قاطرة التنمية.

وأشار مورين إلى أن النقابة الديموقراطية للتعليم العالي بالمغرب، في لقائها الأخير مع وزير التعليم العالي الجديد، تقدمت بمذكرة مطلبية طالبت فيها برفع أجور الأساتذة الباحثين وتحسين ظروف البحث العلمي والتربوي.

وشدد على أن مسألة الترقي ينبغي أن تعتمد على الاستحقاق العلمي تحصينا للمكتسبات الأكاديمية للجامعة المغربية، بعيدا عن تدخلات الحكومة لمنح الشهادات لأنه من اختصاص الأساتذة الذين يعملون في لجن علمية تشتغل داخل منظومة علمية وفقا للقانون.

س. ف (بني ملال)

التاريخ: 2012/03/15
العدد 3608
الصباح
الصفحة: الملحق التربوي

"كارطونة"

يوسف الساكت

من حق الحكومة أن تكون لها حاسة استشعار قصوى تجاه الشهادات الجامعية غير الصادرة عن المؤسسات العمومية، سواء القادمة من قطاع التعليم الخاص، أو العابرة للحدود من روسيا وأوربا ورومانيا وكندا وأمريكا لوجود كثير من الرث وسط السمين، لكن ليس من حق أي أحد أن يرمي "الرضيع بماء الاستحمام"، ويفرض نوعا من "التمييز العنصري" في قطاع ينظمه قانون صادقت عليه الحكومة نفسها.

المسألة بالغة الخطورة، ويمكن أن نتأملها بصورة طالب حصل على شهادة الباكالوريا، واقتنع بوجود قطاع للتعليم العالي الخاص تستمر الدولة في الترخيص القانوني له حتى وصل، اليوم، إلى أكثر من 177 مؤسسة ومعهدا ومركزا بعدد كبير من الأساتذة والمؤطرين والمناهج التربوية والبيداغوجية المصادق عليها من طرف لجان وزارة التعليم العالي، فقرر إقناع والديه بتخصيص جزء من مدخولهما الشهري لمتابعة دراسته بهذا القطاع، وبعد مرور أربع أو خمس سنوات، يكتشف أن الدبلوم الذي تسلمه تحت أضواء حفل تخرج بهيج لا يعدو أنه مجرد "كارطونة" لا تسمن ولا تغني من جوع.

التردد واللاوضوح صفتان تلازمان الحكومات المتعاقبة مع ملف معادلة الشهادات الذي يهدد، اليوم، بانهيار ركن أساسي في منظومة التعليم الجامعي بالمغرب لا يخفى دوره في امتصاص أعداد كبيرة من الطلبة لا تتسع لهم مدرجات الجامعات العمومية، وفوق ذلك يساهم في جلب استثمارات مهمة لها بصماتها في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.

أمر من اثنين: إما أن الدولة تعتبر قطاع التعليم العالي الخاص شريكا، بالفعل، لنظيره العمومي في تنويع عرض التعليم العالي الوطني بتحديد برامج التكوين والبحث العلمي، وبالتالي عليها أن تسمع جيدا لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي خلص إلى ضرورة إلغاء طلب المعادلة، وإما أنها تعتبر الموضوع برمته مجرد "موضة" و"موجة" تجتاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب، وهنا مكمن العبث الذي يسمح لوزير في حكومة بنكيران بإطلاق الكلام على عواهنه، بحسمه مسألة المعادلة في اتجاه الرفض المطلق، مثيرا بذلك زوبعة لم تهدأ بعد.

قليل من الوضوح لا يفسد للود قضية جازاكم الله خيرا.

التاريخ:2012/03/15
العدد 3608

الصبـــــــاح

الصفحة:الملحق التربوي

معادلة الشهادات تؤرق آباء الطلبة

يرى متتبعون أن من يجب ان يحاسب على معادلة شهادة التعليم الخصوصي بنظيرتها في التعليم العمومي هم أصحاب تلك المؤسسات التي تبيع الوهم لتلاميذها وطلابها، بل تنصب وتحتال عليهم عن سبق إصرار وترصد، لغاية الربح المادي» في غفلة من مسؤولي القطاع الذين لا يحركون ساكنا.

ويتساءلون عن ذنب تلميذ أو طالب كد واجتهد وحصل على شهادة، ليكتشف لا جدواها بعد قوات الأوان وتكبد والداه مصاريف شهرية باهظة، وأين كانت الوزارة ومصالحها، وسر عدم تحركها على الأقل بوضع لائحة بأسماء المؤسسات المعتمدة والمعترف بشهاداتها، كي لا تضيع الجهود هباء.

ويرى أب طالب حديث التسجيل بمؤسسة خصوصية للتعليم العالي، يخاف أن يلقى ابنه المصير ذاته، أن خريجي هذه المؤسسات، ضحايا «سياسة تعليمية» صنعت من التعليم الخصوصي، قطاعا يتهافت عليه الكل، تأمينا لمستقبل زاهر، قبل أن يكتشفوا أحيانا، أن الأمر «مجرد سراب واهم».

كفاءة وتواطؤ

لا تفتح أي مؤسسة خاصة في كل المستويات، أبوابها في وجه تلاميذها، إلا بترخيص. وتخضع إلى برنامج تعليمي متشابه، مع اختلاف طفيف في أهلية المكلفين بالتدريس وقيمة ما تستنزفه من مبالغ مالية شهرية قد ترتفع أو تنخفض حسب كل حالة، لذلك يستغرب التشكيك في الشهادات الممنوحة منها، طالما أنها حصلت على ترخيص بالإحداث منذ سنوات، ومفروض أن تخضع إلى مراقبة وتتبع الجهات المختصة، للتيقن من درجة توفر الجودة من عدمها، أما في غير هذه الحالة، فـ«لا يمكن استبعاد تواطؤ جهات ما مع مثل تلك المؤسسات». ويتساءل عن المعايير العلمية الدقيقة المفروضة لمعادلة الشهادات، المعتمد عليها من اللجن المختصة، طالما أن المقررات الدراسية تتشابه، وأي تشكيك في شهادة تتحمل مسؤوليته الجهات المسؤولة، بإغفالها جانب المراقبة، لأن العبرة «ليست بتناسل المؤسسات الخاصة، بل بجودة خدماتها».

الربح والوحل

يرى الأستاذ محمد مريزق أن لا غرابة فيما أثير أخيرا عن الجدل القائم حول معادلة الشهادات، كمطلب ملح نادت به أصوات متعددة، ووصل إلى حد عرضه على القضاء الذي قال كلمته فيه، بعد رفض اللجنة العلمية الوزارية لتلك المعادلة، ما أثار حفيظة لحسن الداودي وزير التعليم العالي الحالي. أما زميله محمد بلكميمي، فله رأي مخالف نسبيا. ويتحدث عن إصرار الحكومة على تمرير قيمة ورمزية الشهادات الجامعية العليا، في الوحل، وتحويلها إلى صكوك امتيازات توزع بلا حساب على محظيها» في ظل ما اسماه «المساس الفظيع بالحقوق الدستورية وحقوق المواطنة».

ولا يستسيغ أن تتحول الشهادات الجامعية، إلى «ربع» أو «ثمار اغراس»، توزع «مجانا» من قبل مؤسسات خصوصية قد لا تتوفر فيها شروط الجودة، في ظل شيوع وترويج فكرة تقديم تلك المؤسسات لـ«خدمات جيدة» تمكن أبناء الطبقات العليا والمتوسطة، من مواجهة مختلف التحديات.

احتلال مراكز حساسة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، «سراب» يجعل الكثيرين يهرولون إلى تسجيل أبنائهم في مؤسسات «لا تخضع أحيانا إلى المراقبة الضرورية، فيما يخص واجب التسجيل والتأمين وظروف عمل مزرية للأطر المشتغلة فيها».

القانوني نفسا جديدا للتعليم العالي الخصوصي.

ورغم ذلك، مازال الحال كما هو عليه، ومازالت الاحتجاجات وردود الفعل الغاضبة في تصاعد، كما لازالت الحاجة ماسة إلى حوار وطني

التاريخ:2012/03/15
العدد 3608

الصباح

الصفحة:الملحق التربوي

بمشاركة جميع الشركاء والمعنيين والمتدخلين يفضي إلى حل توافقي ينهي ازدواجية مقيتة في شهادات صادرة عن قطاعين برهانات وقضايا و طموحات مشتركة.

يوسف الساكت

بواية المجهول

حسب راي بلكميمي، فجسامة مسؤولية الأسر، تزداد مع اعتماد المعاهد العليا والجامعات العلمية والتقنية، ما اسماه "أساليب الإصطفاء القبلي وفق معايير محددة لا تترك للتلاميذ المتوسطين اي فرصة للانتماء إليها"، ما يضطر تلك الأسر إلى تحمل أعباء التسجيل والدراسة بالمدارس والمعاهد الخصوصية.

ويرى أن تشجيع التخصصات العلمية والتقنية على حساب الادبية، لتاهيل المتعلمين للانخراط في سوق الشغل والاستجابة إلى حاجياته، يؤثر على الشهادات في معادلتها بين التعليمين العمومي والخصوصي، خاصة في ظل الأزمة البنيوية التي يعاني منها قطاع التعليم.

ويتحدث عن مشكل معكوس للمعادلة ضحيته التعليم العمومي، خاصة شهادة الباكلوريا "البواية المفتوحة على المجهول" بالنسبة إلى "أبناء البسطاء" الذي لا يجدون غير الجامعات العمومية، "ملجأ" لـ "يجدوا أنفسهم بين فكي الفقر والبطالة لغياب سياسة تضامنية لدى الحكومات المتعاقبة". فالوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم، حسب قوله، ومنذ دخول المغرب مرحلة الرهان على القطاع الخاص، جعلت الساحة التربوية تتعرض للتصفية والتفويت، بل وصلت إلى حافة الإفلاس لما يعيشه القطاع من عشوائية وارتجال دفع بالمدرسة العمومية للهاوية وانعكس على هذه الشهادات.

ويقول إن البرامج الدراسية والمقررات اصبحت عملية تجارية محضة، و"يعلم الجميع ان طبخ المقررات الدراسية وإنجازها يتم في إطار من الزبونية والمحسوبية"، و"الكل يعلم كيف انجزت بعض المقررات، بل حتى أن بعضها يتعارض ولا يتلاءم مع ما نطمح إليه من حيث التكوين".

وفي انتظار معادلة حقيقية للشهادات تراعي الجودة وليس طبيعة القطاع عموميا كان او خصوصيا، يتمنى الفاعلون التربويون، ان تضطلع الجهات الوصية على القطاع، بمسؤوليتها في تتبع عمل المؤسسات الخاصة حتى لا يتحول التلميذ إلى "كبش فداء" و"فار" تجارب لا تكون دائما ناجحة.

حميد الأبيض (فاس)

التاريخ: 2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة: الملحق التربوي

3 أسئلة

□ د. فؤاد شليقي (*)

وجود كلية واحدة لعلوم التربية ببلادنا غير كاف

○ نريد منكم تشخيصا لوضعية البحث التربوي في منظومة التربية والتكوين؟

1 ● يمكن اعتبار أن البحث التربوي قبل سنة 2009 لم يكن مهيكلا كمكون من مكونات وزارة التربية الوطنية رغم إشارة الميثاق الوطني للتربية والتكوين إليه وكذلك القانون 07-00 المنظم للأكاديميات. وقد بذلت خلال الثلاث سنوات الماضية مجهودات غير مسبوقة من طرف الوزارة من أجل مأسسة مكون البحث التربوي ضمن الأنشطة الاعتيادية للفاعلين التربويين من مدرسين ومفتشين ومكونين وأطر التوجيه والتخطيط والتدبير. وتم لهذا الغرض الإرساء التدريجي لبنيات البحث على المستوى المركزي بإنشاء الوحدة المركزية للبحث التربوي وعلى المستوى الجهوي بإرساء مختبر جهوي للبحث التربوي على مستوى كل أكاديمية وتعزيز كل ذلك بتشجيع خلق فرق للبحث التربوي تشتغل على قضايا يتم تحديدها من الحاجيات الحقيقية للفاعلين التربويين. هذا المجهود مكن من استقطاب أزيد من 500 إطار تربوي للاشتغال بشكل طوعي ضمن المختبرات الجهوية الشيء الذي استدعى مواكبة من اجل الرفع من قدرات هؤلاء الباحثين في المجالات المرتبطة بمناهج البحث، وكانت من ثماره الأولية تقديم نتائج 54 بحث تدخلي خلال الملتقى الوطني السنوي الثاني للبحث التربوي المنتظم خلال شهر دجنبر الماضي، وهي على أي البدايات التي تحتاج إلى المزيد من الرعاية والدعم قبل بلوغ الأهداف المرجوة.

○ ما هي إكراهات البحث التربوي بحكم تجربتكم الطويلة في هذا الميدان؟

2 ● الارتباط التاريخي ببلادنا للبحث التربوي بمؤسسات تكوين الأطر التعليمية وضعف اندماج هذه المؤسسات في نسيج مؤسسات التعليم العالي الجامعي خلق اعتقادا لدى فئات عريضة، حتى من بين الباحثين في مجالات معرفية قريبة من علوم التربية (كعلم الاجتماع وعلم النفس والانثربولوجيا)، على أن مبحث التربية هجين ومجال اهتمامه يمكن من إنتاج معرفة عملية أكثر مما هو مجال للتنظير والنمذجة على غرار باقي مباحث العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهو في اعتقادي الشخصي تمثل مرده لحداثة نشأة هذا المبحث ولكثرة المنتسبين إليه بغير وجه علم. وعلى العموم يمكن اعتبار حالة البحث التربوي ببلادنا جزءا من الوضعية العامة للبحث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية مع الإشارة إلى شيء غير مفهوم يتمثل في انعدام وجود شعب خاصة بعلوم التربية بكليات الآداب والعلوم الإنسانية كما هو الحال في أغلب دول المعمور، الشيء الذي يترتب عنه هشاشة في مكانة هذه العلوم ضمن الخريطة الوطنية لوحدات البحث والتكوين المنضوية ضمن مراكز الدكتوراه في الجامعات الوطنية. ويبقى وجود كلية واحدة لعلوم التربية ببلادنا (بجامعة محمد الخامس السويسي) غير كاف لتكوين اطر عليا متخصصة في البحث وفي نفس الوقت التأسيس لمدرسة مغربية أصيلة في مجال البحث التربوي الشيء الذي يفتح المجال واسعا أمام النقل والاقتباس.

○ بنظركم، كيف يمكن رد الاعتبار للبحث التربوي بقطاع التربية الوطنية وبالتالي إصلاح المدرسة العمومية التي أجمع الكل على تراجعها؟

3 ● نعتبر في وزارة التربية الوطنية أن تطوير منظومة البحث التربوي وجعل هذا البحث دعامة أساسية لتقعيد الممارسات التربوية وسند للقرارات في هذا المجال يستدعي التدخل على ثلاث مستويات: مستوى أول يتعلق بإرساء الهياكل ومستوى ثاني يتعلق بالرفع من القدرات والتكوين والاحتكاك بالتجارب الدولية الرائدة ثم مستوى ثالث ويتعلق بالتثمين والنشر والحث على ثقافة التجديد مع إخضاع نتائج البحث للتقييم العلمي وعلى محك الأثر على الممارسة الميدانية.

(*) مدير المناهج والبحث التربوي بوزارة التربية الوطنية

التاريخ:2012/03/15
العدد:...317

المشعل

الصفحة:2

بنكيران يطارد الأشباح..!

عندما تناهت إلى مسامعي معلومة من مصادر أعتبرها جد موثوقة، حول عزم "عراب" الحكومة الملتحية سي بنكيران كنس جيش عرمرم من الموظفين الأشباح من المؤسسات العمومية، بدا لي الرجل كما لو أنه يطارد سرب "أشباح" بالفعل، باعتبارهم أشخاص غير مرئيين، استوطنوا مناصب شغل تعد بالآلاف في زمن كانت فيه قواميس الدولة لا تتوفر على كلمتين "خفيفتين على اللسان ثقيلتين في الميزان"، هما الديمقراطية والشفافية.

اليوم، يبدو أن معجم الدولة قد خصص إطارين بارزين لهاتين العبارتين، ويمكن القول إنهما كانتا بمثابة الزاد الأساسي لرئيس الحكومة لكي يذهب بعيدا في حربه "المقدسة" ضد فلول الفساد بشتى تلاوينه.

مؤخرا، وتحديدا خلال الأيام القليلة الماضية، تسلم بنكيران ملفا "سمينا" تفوح منه روائح فساد معتق، يضم خلاصة بحث دقيق حول فيالق من الموظفين الأشباح، مرتبين في سلاليم الوظيفة العمومية، هؤلاء يحملون أسماء ومهنا وأرقاما في المالية وفي صندوق الضمان الاجتماعي، والصندوق المهني للتقاعد، ويستفيدون أيضا من الامتيازات التي لا توجد إلا في مؤسسات الدولة "السائبة" بطبيعة الحال. وعلى الرغم من كل ذلك فهم لا يحضرون إلى مقرات العمل إلا لماما، في ما يشبه عملية جس النبض، هؤلاء حصرتهم "مجسات" بنكيران في 15 ألف موظف وموظفة، موزعين على قطاعات حيوية بالبلاد، من وزارات "التعليم، الإسكان، الفلاحة، النقل والتجهيز، المالية، العدل، الثقافة، الداخلية وهلم جرا من الوزارات"، إلى الجماعات المحلية التي ظلت لعقود محطة لتفريخ هذا النوع من الموظفين، ممن يسقون الميزانية المترهلة للدولة بدم بارد، حتى بات ينطبق عليهم المثل الدارجي "جري يا التاعس من سعد الناعس".

إن رقم 15 ألف موظف وموظفة ممن يزاولون مهنا "شبحية"، يعادله 15 ألف مرتب يقتطع شهريا من المال العام، وإذا ما افترضنا مجازيا أن هؤلاء يتقاضون أجر 7500 درهم في الشهر كأضعف الإيمان باعتبارهم مصنفين كأطر للدولة، سنجد بأنهم "طالعين علينا بفسيل الفندق"، بحيث يتقاضون حوالي 120 مليون سنتيم في الشهر، وبعملية حسابية بسيطة، سنصدم إذا وقفنا على حقيقة أن "هاذ العفاريت" يبلعون سنويا ما مجموعه ملياري سنتيم من ميزانية الدولة، والواقع أن ضمن هؤلاء الأشباح من يتجاوز مرتبه الشهري 10 ألف درهم، الأمر الذي يرشح الحاصل السنوي "المنهوب" إلى أكثر من ثلاث ملايير في السنة، وهو ما يكفي لاقتناء أكثر من 150 شقة من صناديق السكن الاقتصادي في السنة، بمعنى آخر، لو تم طرد هؤلاء الأشباح منذ خمس سنوات خلت، لتم توفير أزيد من ألف "برطمة"، وهذا الرقم كان سيعالج جرحا عميقا بالعاصمة الاقتصادية "يا حسرة" إسمه "كاريان سنطرال" علما أن تقارير عديدة تحدثت على أن عدد الموظفين "الأشباح" وصل في عهد الوزير الأول الأسبق إدريس جطو إلى حوالي 80 ألف موظف شبح.

إن هذه الظاهرة "الشبحية" وليس "الشبيحة" (باش نتفاهمو)، تنامت في ظل غياب المساءلة والمراقبة والرشوة والمحسوبية، واستفحلت أكثر، عندما أمن أشباحها الافتراضيون، أن بإمكانهم الإفلات من العقاب والانسلال مثل "الشعرة من العجينة" بوجود "كود بيسطون صحيح" في جهاز السلطة أو مسؤول حزبي يساوم تاريخه النضالي برشوة يعلم قبل غيره بأنها لا تسمن ولا تغني من جوع، ولعل ذلك هو ما "أمن الأشباح من خوف".

اليوم أظن بأن معالجة هذه الظاهرة أصبحت متاحة للغاية، وأن عامل الوقت وحده كفيل بإخراج هذا المارد "الشبحي" من قمقمه، لذلك، عندما قلنا إن بنكيران يطارد أشباح الوظيفة العمومية، فنحن لم نقصد بأنه يطارد الساحرات، ولم نرم إلى حاجته الماسة لكنسة تسهل عليه عملية التحليق لمجارات إيقاعها وسرعتها في التخفي، إذ أن المكنسة هنا لها وظيفة محددة في الزمان والمكان، وهي كنس وجه من مظاهر نهب وتبذير المال العام.

إن رجلا مثل بنكيران، لم يتردد ولو للحظة واحدة في إماطة اللثام عن الوجه الآخر لاقتصاد الريع، وأمره بكشف لائحة المستفيدين من «كريمات» النقل العمومي حتى ولو كان إسمه ضمنها، وعزمه الذهاب بعيدا في مخطط الفضح، قادر على خنق 15 ألف موظف شبح ممن اقترفوا عمدا جريمة اقتصادية ظلت تعرقل آلة التنمية بالبلاد، هؤلاء، من منظور العرف القانوني مذنبون، وفقا لـ «التسلسل» لشي، إسمه «سوق الشغل»، على اعتبار أن هذه المناصب التي يعتريها البرود، كان بإمكانها أن تقلص من دائرة المعطلين الذين يتآكلون يوميا أمام مؤسسات الدولة، وأن تخفف من حدة الاحتقان الذي بات يعرقل دواليب المؤسسات العمومية بفعل الاحتجاج المتكرر هنا وهناك.

فكيف يمكن مثلا، التسليم بوجود مئات الموظفين الأشباح بالجماعات المحلية للمدن والقرى بالمملكة، خاصة إذا كان هؤلاء الأشباح مجرد زوجات وأقارب وأشخاص تجمعهم قرابة «ريحة التقاشر في الصباط» وليس «ريحة الشحمة في الشاقور» مع عدد كبير من المستشارين، كما هو الشأن بالنسبة لمجلس مدينة الرباط الذي كاد أن ينفجر بعدما طالب عدد من المستشارين العمدة الاتحادي بإخراج لائحة كل الموظفين الأشباح وسنوات توظيفهم والإدارة التي عينوا فيها، هذا دون الحديث عن المجالس الأخرى، التي أضحت مثل الدجاجة، «اللي ما حدها كانتاقي وهي كاتزيد فالبيض»!

التاريخ:2012/03/15
العدد: .1121.

الأسبوع الصحفي

الصفحة : 1

افتتاحية

الخلفي.. ينكلم بدون خلفيات

فان ذلك أثناء افتتاح ندوة «تداول المعلومات بين حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان» التي أشرف عليها الأستاذ عبد العزيز النويجري، رئيس المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم ودعا لها مجموعة من أقطاب الرأي والصحافة، ليضرب ناقوس الخطر الذي أصبح يتهدد القيم الإنسانية، عبر انتشار الأنترنيت، واستغلال بعض الحاقدين على الإسلام لضرب القيم الإسلامية عبر هذه الوسائل.

وعندما تدخل وزير الاتصال مصطفى الخلفي، وهو يفسر مبدأ: «يؤخذ بالسلطان ما لا يؤخذ بالقرآن»(...) سمعنا لأول مرة وزيرا مغربيا يتكلم لمدة نصف ساعة بطلاقة لم نعهدها في المسؤولين من قبل، مرتجلا موضوع انتشار المعلومات، ومعطي أرقاما محفوظة عن ظهر قلب، عن استعمال الأنترنيت، والفيسبوك، ليقدمها على أنها قوة لا تقهر، ويظهر أن الخلفي هو أول وزير مغربي يتحدث بدون خلفيات(...) ولا خوف، ولا مراعاة لما قد يلجمه عن الكلام بصراحة، الشيء الذي سيحرج ولاشك، رفاقه في الحكومة، وفيهم من الوزراء الملتزمين، من بدأ يركبهم ذلك الإحساس بالخوف الذي جعل كل الوزراء السابقين يتكلمون لكي لا يقولوا شيئا.

وعلى هامش خلفيات الخلفي(...) تكلم أستاذ آخر باطلاع واسع، الأستاذ علي كريمي، ليعود بالمتتبعين إلى أخطار القنوات الإلكترونية التي أصبحت عندنا أيضا تشكل نقطة استفهام كبرى، حول ماذا.. ومن؟ ولفائدة من؟

وكان الامتحان الأخير الذي اجتازته قنواتنا(...) الإليكترونية هو حادثة المواطن الذي رفع العلم الإسرائيلي على مسكنه في الناضور، وكتب أحد أصدقائه بأنه «إنما فر أن يحارب من أجل مبدإ يؤمن به» (قناة الناضور)، وإذا بجميع القنوات بدون استثناء، تهب لدعم رافع العلم الإسرائيلي، والاحتجاج على الحكم عليه، ولا توجد قناة واحدة، انتقدت رفع العلم الإسرائيلي فوق الأرض المغربية.

وكان رئيس الإعلام في المنظمة الأستاذ المحجوب بنسعيد، قد قال في تدخله بان المنظمة أوقفت انشطة مكتبها في دمشق لعدم توفر الضمانات الأمنية.

ندوة هامة جاءت متزامنة مع شروع الدول كلها في التحضير لما قد ينظم أو يفرض، ربط حرية التعبير باحترام حقوق الإنسان وكان رئيس الناشرين للصحف اليومية في فرنسا، مارك فوبيي، قدم مشروعا لمطالبة أصحاب القنوات الإخبارية الإلكترونية، بدفع 150 مليون أورو غرامة، لتعويض مديري الصحافة الورقية، إشارة إلى الخطر الذي أصبحت تشكله هذه الصحف الرقمية، على الرأي العام العالمي، خصوصا بعد أن أصبحت الأجهزة الاستخباراتية تحرك بعض هذه القنوات لتبليغ رسائلها إلى الرأي العام.

التاريخ:2012/03/15
العدد : 515

الأيـــــــام

الصفحة :3

ثمرات معلّقة

■ نور الدين مفتاح

كما توقعنا الأسبوع المنصرم، مرت مفرقعات الكشف عن لائحة المستفيدين من كريمات حافلات النقل بين المدن، وانتهى الأمر إلى النسيان، والمرجح بعد هذه الضربة ألا تثير أي لائحة أخرى تكشف عن المستفيدين من الريع نفس رد فعل البداية، وهكذا تصبح الخطوة المحمودة والشجاعة للسيد وزير التجهيز والنقل عبد العزيز الرباح بمثابة تنفيس في المجال العام لا أكثر إذا لم تستتبع بإجراءات مضبوطة ومتوافق عليها داخل الحكومة لتنظيم هذا القطاع خارج منطق الريع، كي يتم الانكباب بعد ذلك على قطاعات أخرى، ومنها الصيد في أعالي البحار ومقالع الرمال والأحجار وغيرهما.

وبما أن الطبيعة تمقت الفراغ، فإن الرأي العام انشغل بجماعة غريبة في شرق المغرب ادعى صاحبها أنه المهدي المنتظر وجمع حوله الأتباع وأصبح يتحكم في مصائرهم ويغير أسماءهم ويزوجهم ويطلقهم ويفعل بهم ما يشاء كما يفعل الله بعباده ما يشاء، وكان مآل هذا النشاط السابق في جماعة العدل والإحسان هو الاعتقال، بحيث صدر بلاغ رسمي أذيع على أمواج الإذاعة والتلفزيون وتحدث عنه رئيس الأف.بي.آي المغربية عبد الحق الخيام، والتهمة؟ الله أعلم!

ان يفكر أي مواطن مغربي بأنه مهدي أو مسيح أو صحابي أو ولي من أولياء الله، وأن ينقاد له بضعة أفراد في إطار نوع من التنويم المغناطيسي، فهذا أمر مستهجن، ولكنه ليس جريمة، لأنه ببساطة ليس فيه اعتداء على حقوق الغير، فلو كانت هذه الجماعة المهداوية تخطط لعمل إرهابي لفهمنا طلعة الخيام علينا ليبشرنا بيقظة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، أما أن يكون الأمر متعلقا بتصورات وتهيؤات شخص بسيط ومعه بضعة بسطاء آخرين، فهذا الأمر يجب أن يكون من اختصاص وزارة الصحة وليس وزارة الداخلية، والمهدي غير المنتظر يجب أن يكون في المصحة لا في السجن، ولعمري كانت هذه الخلية المضحكة من عجائب هذا الأسبوع الجميل.

الإعلام الوطني في هذه القضية اضطر إلى أن يقوم بدوره في تلبية حاجيات الناس إلى الأخبار، وتعقب خطوات المهدي غير المنتظر وحصل على صوره وعلى قصص حياته، وامتلأت الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية بتغطيات صحافية واقية، الورقي فيها بالأداء والإلكتروني بالمجان.

ومما لاشك فيه أن تنافسا ناشئا خلق بين الصحافة الورقية والإلكترونية، وهو طبيعي يذكرنا بتاريخ وسائل الإعلام الذي كانت البداية فيه للصحافة المكتوبة ثم جاء الراديو لتبدأ حلقة المنافسة داخل صفقة الانبهار ويتم التكهن بنهاية المكتوب، ثم جاء التلفزيون فتكهنوا بنهاية الراديو، وعندما وقع الانفجار التكنولوجي وخرجت الانترنيت من الاستعمال العسكري السري إلى الاستعمال المدني ظهرت وسيلة تواصل جديدة ثورية هي الأكثر تأثيرا وتطورا في تاريخ البشرية، وضمن هذه الثورة كانت هناك الصحافة الإلكترونية التي يتكهن البعض مرة أخرى بأنها تحمل معها شهادة وفاة الصحافة التقليدية ورخصة دفنها أيضا.

ولما تزاحمت المواقع الإلكترونية في المغرب تزاحم الصحف الورقية، فكر وزير الاتصال الجديد مصطفى الخلفي في تنظيم يوم دراسي لهذا القطاع، وهو ما كان نهاية الأسبوع الماضي بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط حيث حضر أكثر من 500 شخص يمثلون أكثر من 300 موقع.

إن الذي نجح فيه هذا اليوم الدراسي هو خلق تواصل حي بين فاعلين في المجال الورقي والإلكتروني لم يكن متوفرا من قبل، وخلق حوار حول الأنترنيت، وطرح الأسئلة العميقة حول الصحافة الإلكترونية من ماهيتها إلى مقومات اشتغالها وشروط تنظيمها. ولكن، لاحظنا أيضا أن المسائل الابتدائية ظلت تناقش -وكنا في معهد للصحافة- من مثل هل الصحافة مهنة أم لا؟ هل يجب أن تكون الصحيفة الإلكترونية مؤسسة أم لا؟ هل بالضرورة يجب أن أكون محترفا إلكترونيا كي أحصل على بطاقة الصحافة؟ وقس على هذا المنوال مئات الأسئلة التي جعلت العشرات من الزملاء الصحافيين الجادين في الصحافة الإلكترونية يحسون بأن مسافة طويلة تبعدهم عن تنظيم القطاع الإلكتروني وتنظيفه ورفع اللبس فيه بين حرية التعبير المكفولة للجميع وحرية الصحافة المكفولة للمهنيين، وأن حماية المهنة تعني وجود باب، وهذا الباب هو المنتظر أن يساهم في تركيبه المهنيون الإلكترونيون والورقيون بشراكة مع وزارة الاتصال، وذلك من أجل رفع لواء مهنة هي أوكسجين الديموقراطية.

إن الذي سيقوي الصحافة الإلكترونية هو نموذج اقتصادي سليم يجعلها تتفق على استقلاليتها ومهنيتها وتكون صنوة لباقي وسائل الإعلام الأخرى، وأستغرب كيف أن البعض يريد أن يفتعل تضادا غير موجود بين الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية، والواقع أن قضاياهما واحدة، ومنها حماية حرية الصحافة، والحق في الولوج إلى المعلومة، واستقلالية التنظيم الذاتي، وحماية شرف المهنة، والعمل على جدلية ازدهار المقاولة الصحافية ورفاه الموارد البشرية.

إن السيد وزير الاتصال مصطفى الخلفي يشتغل بوتيرة خارقة ويفتح كل الأوراش المتسية منذ سنين، ولكن بعض أوراش الإصلاح تشبه الفلاحة لا يمكن أن تقطف ثمرة من شجرتها إلا إذا نضجت، وهذا على الأقل درس آخر من حسنات اليوم الدراسي حول الصحافة الإلكترونية.

التاريخ :2012/03/15
العدد: 2853

التجديد

الصفحة :1

في العدد

استراتيجية مندمجة لمحاربة المخدرات

هناك اليوم أربع مؤشرات خطيرة تفرض الانكباب على إحداث إستراتيجية مندمجة لمحاربة المخدرات في المغرب:

● **المؤشر الأول:** أن هناك تقارير دولية، وبشكل خاص أمنية، تستمر في تصنيف المغرب من بين الدول الأولى التي تنتج القنب الهندي، وأنه ما يزال يشكل مصدرا هاما للأسواق الأوربية، ومن ذلك التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الذي صدر في أواخر الشهر الماضي، والذي رغم اعترافه بالمجهودات التي قامت بها السلطات المغربية في سبيل مكافحة زراعة وإنتاج القنب والاتجار به، إلا أنه اعتبر أن المغرب ما يزال يشكل مصدرا هاما للأسواق الأوروبية و معبرا للتخزين والتهريب وأكبر منتجي دول العالم من الحشيش، واستند في ذلك على ما كشفته بيانات الأسعار والحجز في أوروبا التي تشير إلى انخفاض طفيف في تدفق القنب من المغرب السنة الماضية.

● **المؤشر الثاني:** تواتر عمليات الكشف عن شبكات الاتجار الدولي في المخدرات، وفي هذا السياق يمكن أن ندرج تمكن الفرقة المركزية لمكافحة المخدرات من تفكيك شبكة دولية لتهريب المخدرات يقودها اثنان من المواطنين الإسبان كانت تقوم بنشاطاتها بالتنسيق مع كارتيلات المخدرات في أمريكا اللاتينية، وتمكن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لمحاربة الشبكات الإجرامية المتخصصة في التهريب والاتجار الدولي في المخدرات أول أمس الثلاثاء من تفكيك شبكة إجرامية دولية متخصصة في تهريب المخدرات، تكون جزءا من المافيا الدولية وتنشط بين المغرب، وليبيا، ومصر.

● **المؤشر الثالث:** يتعلق بتزايد الإقبال على المخدرات، فحسب بلاغ لوزارة الصحة صدر في يونيو 2009، فإن 2,8 في المائة من السكان البالغين في المغرب يعانون من إدمان المواد المخدرة، وأن الفئة الأكبر توجد في صفوف الشباب، مع توجه متزايد نحو استعمال المخدرات القوية عن طريق الحقن، فيما أفاد التقرير العالمي للمخدرات لسنة 2009 أن 7000 مغربيا يتعاطون لمخدر الكوكايين، وهي المعطيات التي تفيد بأن المغرب لا يشكل فقط معبرا للمخدرات، بل يعتبر أيضا سوقا رائجة تهدد المجتمع بالإدمان.

● **المؤشر الرابع:** وهو التحدي الذي تمثله هذه الوضعية على مستوى مصداقية المغرب في علاقاته بجيرانه سواء في الشمال أو في إطار الجوار المغاربي، إذ تشكل مكافحة زراعة وإنتاج القنب الهندي، ومحاربة الاتجار فيه ومنع محاولات تصديره أحد الالتزامات الدولية التي تتطلب جهودا كبرى للوفاء بها، وهو التحدي الذي يتعاظم حجمه خاصة وأن تقارير أمنية صارت تصنف المغرب إلى جانب كل من نيجيريا وموريتانيا كممر لجميع أنواع المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية في اتجاه الأسواق الأوربية.

إنه رغم المجهود الكبير الذي تقوم به الأجهزة الأمنية لمحاربة الاتجار الدولي في المخدرات، ورغم الجهود التي قامت بها الدولة في محاربة زراعة القنب الهندي، والتي نالت اعترافا دوليا في العديد من التقارير، إلا أن الوضع الجغرافي للمغرب باعتباره منطقة العبور لأوربا، والتحديات التي تطرحها محاربة زراعة القنب الهندي في المناطق التي لم تدخلها التنمية، والتطلعات الإستراتيجية للشبكات الدولية التي تراهن على المغرب باعتباره منطقة عبور أساسية للمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوربا، كل ذلك أصبح يلح على ضرورة أن يتم التفكير في استراتيجية مندمجة لا تتحمل الدولة وحدها المسؤولية في إنتاجها وتفعيلها، وإنما يتطلب الأمر أن يكون المجتمع بمكوناته وقواه الحية في قلب هذه الاستراتيجية، وأن تتفتح الاستراتيجية لتضع إلى جانب المقاربة الأمنية، المقاربة التربوية والتثقيفية والدينية والصحية والتنموية، ويضطلع الدعاة والعلماء والمدرسة وأطر وزارة الصحة بدورهم في محاربة هذه الظاهرة، وتتحمل الدولة والجماعات المحلية مسؤوليتها في تنمية المناطق التي تحارب فيها زراعة القنب الهندي.

بلال التليدي

47

التاريخ:2012/03/15
العدد: 6586
بيان اليوم
الصفحة:1

يومنا

العريضة الشعبية

محتات الرقاص

مكنت جمعية (سلا المستقبل) بالتنسيق مع منتدى بدائل المغرب، وبمساهمة جمعيات محلية ووطنية أخرى، الكثير من المهتمين من تأسيس نقاش عميق، احتضنته مدينة سلا الأسبوع الماضي، حول العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية باعتبارهما إحدى آليات الديمقراطية التشاركية.

ومعلوم أن منتدى بدائل المغرب كان قد تميز، على غرار منظمات مدنية أخرى، بخوض ترافع قوي بشأن الإصلاحات الدستورية، وقد شكلت مبادرته « المجتمع المدني والإصلاح الدستوري » إحدى أبرز المبادرات في هذا المسلسل، وعرفت انخراط أزيد من ألف جمعية من خلال تنظيم ثمان منتديات جهوية ومنتدى وطني تحصيلي وتقديم وثيقة شاملة حول التعديلات الدستورية إلى اللجنة الاستشارية.

وقد تميزت هذه المبادرة، بالإضافة إلى العديد من القضايا التي أثارتها، بالتركيز على الديمقراطية التشاركية، وبعد صدور وثيقة الدستور والتي تضمنت دسترة الديمقراطية التشاركية والعريضة الشعبية والمبادرة التشريعية مع التأكيد على قوانين تنظيمية لها، واصل منتدى بدائل المغرب، ديناميته لتفعيل القوانين وتنزيل أحكام الدستور، وذلك بإشراك كافة المعنيين من الحركات الاجتماعية والجمعوية في مسلسل جديد للتفكير المشترك، وبناء عليه أطلق نقاشا وطنيا وجهويا من أجل النهوض بالتعبير عن مختلف الآراء التي تحملها مكونات المجتمع المدني حول الديمقراطية التشاركية وتطوير النقاش حول العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية وحول التفكير المشترك في مسلسل ترافعي وتعبئة اجتماعية للإسراع بإصدار قانون تنظيمي لهما.

وقبل منتدى سلا، كانت لقاءات مماثلة قد أقيمت في مدن وجهات أخرى، وستتوج بتنظيم منتدى وطني تحصيلي 2012.

وإن المناقشات التي شهدها منتدى سلا، وأيضا الأصداء المرتبطة بمقترحات ومناقشات المنتديات الجهوية الأخرى، تؤكد انخراط عدد من الجمعيات الجادة في تفكير مهم وعميق، حول مشاركة المواطنات والمواطنين في الشأن العام، وفي التعبير عن حقوقهم، وهو ما يستدعي تقوية هذا الاهتمام المدني بقضايا الديمقراطية والمشاركة، وبالتالي جعله يندرج ضمن ممارسة ديمقراطية منتجة ومجدية تتكامل مع الإقبال الشعبي المكثف على الانتخابات، تصويتا وترشيحا، وتعزز عمل الأحزاب وأدائها، وتعيد الاعتبار للسياسة ونبلها، وتجعل المواطن فاعلا ومؤثرا في القرار.

إن هذا الاجتهاد من لدن منتدى بدائل المغرب، والجمعيات الشريكة والمتعاونة معه في هذا المشروع، يحفز على الانخراط في مسلسلات مماثلة تعنى بباقي تجليات التنزيل الديمقراطي للدستور الجديد، وهي دعوة لباقي النسيج والشبكات الجمعوية العاملة في مجالات مختلفة، وأيضا للنقابات والأحزاب...

التاريخ: 2012/03/15
العدد. 2402
النهار المغربية
الصفحة: 1

افتتاحية

خبايا الدبلوماسية

اكتشف سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أن ما كتبناه حول السذاجة الدبلوماسية صحيح في كل تفاصيله، فيوم جاء ضاحكا مستبشرا من الجزائر متوهما امتلاكه المصباح السحري لحل المشاكل التاريخية بين المغرب والجزائر قلنا له إن الابتسامات العريضة لا تنفع في مثل هذه المواقف، وقد تكون ضارة إذا لم تفهم ثقافة الشعوب في الابتسام، وقلنا له إنك واهم لأنك لا تعرف المسالك المعقدة لاتخاذ القرار في الجارة الجزائر والتي ربما يجهلها حتى بوتفليقة نفسه.

وقف العثماني بنفسه اليوم، على أن ما بين المغرب والجزائر أكبر من استقبال من طرف بوتفليقة وغذاء معه وحفاوة استقبال ومحادثات دامت سبع ساعات. ما بيننا وبينهم نقط استراتيجية تحتاج إلى حسم تاريخي وملفات مركبة ومعقدة لا تفيد فيها الابتسامات.

بعد أول مشاركة للعثماني في مفاوضات مانهاست، والتي كذبت ادعاءاته بتغيير نوعية المشاركين، وقف على عين الحقيقة وعاد ليقول إن الطرف الآخر امتعنت. فأين هو كلامه الكبير حول التفاهم والتفهم الكبير الذي لقيه في الجزائر؟، وأين البشرى الكبرى بالفتح المبين في ملف انغلق وتعقدت حلوله؟.

لقد بدأ اليوم العثماني يفهم معنى الواقعية السياسية، بدأ يفهم أن ابتسامات بوتفليقة كانت مرفوقة برؤية عبوسا قمطريرا للجنيرالات الذين لا يمكن استبعاد تصنتهم على كل ما دار بينه وبين بوتفليقة ونظيره الجزائري مراك مدلسي.

ما غاب عن العثماني، هو أنه مهما كانت خطابات المجاملة، فإن هناك خطوطا حمراء لها حراسها ولا يمكن تجاوزها إلا بتغيرات تاريخية جذرية. فهل يعتقد العثماني أو كان يعتقد أن الجزائر مستعدة للتفريط في ملف الصحراء؟، أنسي أنها الورقة الوحيدة التي تلهي بها المنطقة؟، أنسي أن موضوع الحدود مازال عالقا؟، ألا يعرف أن قضية الصحراء ورقة ضغط في يد حكام الجزائر؟.

العائق الكبير هو موضوع استكمال المغرب لوحدته، إذ منذ 37 سنة وحكام الجزائر يزرعون الفتيل على الحدود المغربية في السياسة والسلاح ودعم جبهة البوليساريو، بل رهن الموقف الصحراوي بالموقف الجزائري إذ لا تترك فرصة للصحراويين للتفكير بهدوء والعودة إلى وطنهم الأم المغرب.

فالعلاقات المغربية الجزائرية كانت دائما متوترة وعلى فوهة بركان وراوحت مكانها، وهي مطبوعة بنتائج حرب الرمال في السابق وبالحروب غير المعلنة التي تخوضها الجزائر ضد المغرب وعن طريق وكلاء هنا وهناك وفي كل المجالات التجارية والاقتصادية والاجتماعية.

ها هو العثماني اليوم، يكتشف بعضا من خبايا الدبلوماسية وربما بدأ يفهم المتغيرات الدولية ويتلمس الخطوات الأولى في فهم الجيوبوليتيك، وفهم طريقة تفكير الجزائريين وطريقة تعاملهم، التي تجمع بين حقل باذخ لدى بوتفليقة وتصلب قوي من طرف الجنيرالات، وأن حل مشكل الصحراء فيه تدخلات كثيرة وأن اليد الجزائرية لها بصمتها في الملف مما يجعله أكثر تعقيدا بالنظر لعدم استقلالية القرار لدى جبهة البوليساريو.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Jeudi 15 mars 2012 **Numéro : 4256**

Titres	Page
• Conseil de gouvernement	1
• La gestion de l'évaluation dans le primaire revue et corrigée	2
• **Editoriaux**	5

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 15/03/2012
N : 3741

L'ECONOMISTE

PAGE: 37

• Conseil de gouvernement

Le Conseil de gouvernement qui se tiendra aujourd'hui 15 mars suivra un exposé sur «le secteur du tourisme: enjeux et perspectives» et un autre sur «la stratégie de modernisation de l'administration et le plan d'action du ministère». Par la suite, le Conseil examinera un projet de loi relatif à la détermination des conditions d'emploi et de travail domestique et un projet de décret relatif aux diplômes requis pour l'accès aux différents grades créés en vertu des statuts.

Date 15/03/2012
N : 6514

LIBÉRATION

PAGE: 1

Au MEN, une note en chasse une autre

La gestion de l'évaluation dans le primaire revue et corrigée

Il semble que le ministère de l'Education nationale se soit rendu compte du vide pédagogique provoqué par l'annulation des deux notes (122 et 204), relatives à la gestion de l'emploi du temps et de la formation par la méthodologie d'intégration qui s'inscrit dans la nouvelle stratégie du ministre El Ouafa. Pour rappel, celui-ci s'efforce de défendre la thèse de l'atténuation de l'intervention de l'administration dans le fonctionnement quotidien des établissements scolaires. Pour ce faire, le ministère de l'Education nationale vient de publier et de généraliser une nouvelle correspondance 12-246 datant du 13 mars relative à l'évaluation et aux examens dans l'enseignement primaire au titre de l'année scolaire 2012-2011.

Pour combler le vide d'ici la fin de l'année, la correspondance stipule que l'évaluation dans le cycle primaire se fera à travers le contrôle continu, et ce de la première à la cinquième année. L'élève doit donc subir deux examens à chaque session sur les différentes composantes des unités didactiques du programme. Et c'est à partir de ces contrôles que sera calculée la moyenne qui décidera du sort de l'élève pour le passage au niveau supérieur. Concernant la sixième année du primaire, l'évaluation se fera selon ladite correspondance à travers trois modalités, à savoir le contrôle continu, l'examen normalisé au niveau de l'établissement ainsi que celui organisé à l'échelle provinciale. Quant à la décision de la réussite, elle prendra en compte la procédure spécifiée dans le règlement concernant l'obtention du certificat d'études primaires.

KAMAL MOUNTASSIR

Date 15/03/2012
N : 6514

LIBÉRATION

PAGE: 5

Faut-il séparer garçons et filles à l'école ?

Les garçons sont meilleurs en maths, moins sensibles au bruit, préfèrent l'action et le mouvement. Les filles préfèrent la douceur, la lecture et les poupées. En se basant sur ce genre d'affirmations, une école de la banlieue de Saint-Louis, aux Etats-Unis, a décidé de séparer filles et garçons dans des classes différentes. En 2009, la chaîne MSNBC s'est rendue dans cette école où filles et garçons étudient séparément, dans un environnement censé favoriser leur développement et améliorer leurs résultats scolaires.

D'après le New-York Times, il existait aux Etats-Unis deux écoles séparant filles et garçons au milieu des années 1990. Aujourd'hui, elles sont plus de 500. La National association for single sex public education, qui promeut ce type d'éducation, estime que "si l'on enseigne les mêmes sujets et de la même manière aux filles et aux garçons, à l'âge de 12 ou 14 ans, nous avons des filles qui pensent que "la géométrie c'est dur", et des garçons qui trouvent que "l'art et la poésie c'est pour les filles." Le manque de compréhension des différences entre les sexes a comme conséquence non intentionnelle de renforcer les stéréotypes. A l'inverse, si vous comprenez ces différences, vous pouvez les éviter."

Mais un article récent du magazine Science prend le contre-pied de l'idée selon laquelle une éducation différenciée est meilleure pour les enfants. "Il n'y a pas d'études bien construites montrant qu'une éducation "unisexe" améliore les performances académiques, mais il existe des preuves que la séparation des sexes augmente les stéréotypes et légitimise le sexisme institutionnalisé."

Cette étude s'intitule "La pseudo-science de l'éducation séparée des filles et des garçons". Ses auteurs, tous scientifiques, sont membres de l'American council for coeducational schooling. Ils demandent au président Barack Obama de revenir sur une décision prise par l'administration Bush qui a facilité l'ouverture des classes "unisexes". Il a fallu pour cela contourner la règle qui empêche l'inégalité de l'éducation.

Le département de l'Education a pris connaissance de cette étude, et déclaré en étudier les conséquences. "Quand on parle de séparer les élèves, de les traiter différemment, on doit le faire en respectant la constitution, et on veut s'assurer que cela est justifié. Nous voulons nous assurer qu'il existe des garanties contre la fabrique des stéréotypes."

Parmi les stéréotypes, l'idée que les filles ne sont pas faites pour les maths. Une étude américaine montre qu'entre le primaire et le lycée, le nombre de filles qui disent aimer la science tombe de 66 à 48%. Dans le même intervalle, celles qui souhaiteraient arrêter l'étude des mathématiques passent de 9 à 50%. Ce n'est donc pas le cerveau qui est en cause, mais plutôt l'acceptation progressive de l'idée selon laquelle les filles "ne seraient pas faites pour ça". En intégrant ces stéréotypes, les parents peuvent les transmettre à leurs enfants.

Un autre aspect de l'éducation "unisexe" est l'idée selon laquelle les garçons ont plus besoin de se dépenser physiquement. Le reportage de MSNBC montre par exemple que les garçons sont encouragés à se déplacer quand les petites filles sont tranquillement assises à lire. Le professeur Charles Hillman (Université de l'Illinois) a étudié l'importance des activités physiques dans l'éducation. "Nous n'avons jamais trouvé de différences liées au sexe au cours de notre travail. Nous avons pris en compte le sexe comme variable dans notre étude, et nous n'avons jamais trouvé de quoi soutenir cette idée."

Il existe plusieurs autres recherches montrant qu'il n'y a que de très légères différences entre le cerveau des filles et celui des garçons. L'une d'elle vient du docteur Lise Eliot, neurobiologiste à la faculté de médecine de Chicago. Elle est l'auteure du livre Cerveau rose, cerveau bleu. La conclusion de son ouvrage : Il y a "étonnamment peu de preuves solides de différences sexuées dans le cerveau des enfants".

ATLANTICO.FR

Date 15/03/2012 | AUJOURD'HUI LE MAROC | PAGE: 12
N: 2640

Accord de principe pour la création d'une université maroco-allemande

Le ministre de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres, Lahcen Daoudi, a fait état de l'existence d'un accord de principe pour la création d'une université maroco-allemande. Cette université, qui sera ouverte aux étudiants marocains, marque une avancée dans le domaine de la coopération entre les deux pays, a expliqué M. Daoudi à la presse à l'issue de son entretien, mardi à Rabat, avec la ministre-adjointe aux affaires étrangères allemande, Mme Cornelia Pieper. «*Nous allons œuvrer pour la réalisation de ce grand projet afin de pallier au nombre limité des étudiants marocains en Allemagne et au manque des bourses d'étude*», a assuré le ministre. Il a aussi mis l'accent sur l'intérêt pour le Maroc de mettre à profit l'expertise allemande, particulièrement dans les domaines de l'enseignement, de l'eau, et de l'énergie solaire. «*Nous voulons passer aux domaines de la technologie afin que le Maroc en soit un pays producteur au lieu d'être un simple consommateur*», a-t-il souligné. La responsable allemande a indiqué avoir évoqué avec M. Daoudi les moyens de promouvoir la coopération bilatérale dans les domaines de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Mme Cornelia Pieper est en visite officielle au Maroc du 13 au 15 courant à la tête d'une importante délégation de son pays. Les universités marocaines et allemandes sont liées par 23 accords de coopération. Plus de 500 étudiants marocains poursuivent des études allemandes dans les universités du Royaume. ■

4

Date 15/03/2012
N : 3741

L'ECONOMISTE
EDITORIAL

PAGE: 1

Recul

Il y a au moins une entité qui travaille vite et bien dans ce gouvernement, c'est le SGG. La publication du décret délimitant les prérogatives ministérielles met fin à plusieurs semaines d'incertitude. On le sait, la cuvée gouvernementale de l'après-25 novembre a été novatrice mais en même temps confuse à travers l'arrivée de ministères à la gouvernance parfois bicéphale et/ou qui se chevauchent. Le statu quo était donc une option dangereuse avec toutes les conséquences que l'on peut imaginer sur l'agenda des réformes. Il aurait donc été regrettable de temporiser encore pour chipoter ici et là un peu plus de pouvoir dans un organigramme. La consécration de Nizar Baraka en tant que véritable patron des Finances reste incontestablement une bonne nouvelle et devrait rassurer la communauté des affaires. Il est en revanche encore tôt pour cautionner la montée en puissance de Boulif, Monsieur Affaires générales, un poste aux enjeux importants. Ce sera sans doute l'un des chantiers pour lesquels les arbitrages seront particulièrement surveillés les prochaines semaines.

Dans l'alchimie de l'actuelle majorité, on l'a vu, les ministres ont une liberté de parole, et on l'espère aussi d'action, inédite. Maintenant il faut rester vigilant sur le risque de transversalité. L'affaire des agréments de transport a bien révélé quelques fissures dans la coalition, en particulier auprès d'un PPS irrité. C'est probablement le premier dossier qui a concentré des frictions gouvernementales. Et à ne pas en douter, il y en aura d'autres.

Lorsqu'un ministre prend fait et cause pour un dossier, le risque est de le faire avec sa propre sensibilité, sa coloration politique. Par exemple, les ministres Pjdistes du gouvernement seront toujours tentés de servir de caution pjidiste à Benkirane. Sauf s'ils prennent du recul...❑

Mohamed BENABID

5

Edito

Par Saïd Benmansour

Lors de sa première rencontre officielle du dialogue social avec les représentants des syndicats, le chef de gouvernement a clairement appelé à la paix sociale. Il est dans son rôle. Maintenant, il ne faut pas s'attendre à ce que les syndicats se contentent seulement de belles paroles. Les centrales, du moins celles actives et représentatives, ont d'autres agendas et obéissent à leurs bases. Quand elles font des grèves, elles sont aussi dans leur rôle. En revanche, s'il y a une question à régler rapidement, c'est celle justement du texte de loi sur la grève. En l'absence d'une réglementation claire en la matière, c'est comme si on jouait sans aucune règle du jeu. Le principe de la grève est essentiel à l'équilibre des rapports de force. Mais quand il est exercé de manière sauvage, ou quand il est politisé à outrance, il devient préjudiciable à tout le pays en le privant de centaines de jours de services publics, de travail, de production et de richesse y compris pour les premiers concernés, c'est-à-dire les grévistes. Le dialogue social doit aussi traiter de cette question et pas seulement des augmentations des salaires très chères aux syndicalistes.

Date 15/03/2012
N : 590

LES ECHOS

PAGE:2

Édito

Mohamed Douyeb

Baraka !

Aujourd'hui, Nizar Baraka présentera au Parlement son très attendu projet de loi de finances 2012. Enfin! Tout ou presque a été dit sur cette feuille de route, si bien que c'est devenu un non événement. En outre, le ministre istiqlalien n'est pas un adepte du show. Ce texte aura au moins le mérite de donner du boulot aux nouveaux représentants de la nation. Vu le grand retard qu'a pris le processus, il est évident que ce budget passera comme une lettre à la poste. L'opposition cherchera certainement à faire un peu de spectacle... pour marquer son territoire. On le sait, ce Budget n'est pas celui du gouvernement Benkirane. Ego oblige, le PJD en tant que leader de l'Exécutif, a beaucoup de mal à le reconnaître en tant que tel. Faut-il rappeler que l'idée du Fonds de solidarité sociale a germé au sein du gouvernement sortant, de même que la prise de décision de la généralisation du Ramed ? Le ministre des Finances est d'ailleurs bien placé pour le savoir. Baraka n'a fait qu'ajuster des hypothèses en fonction de l'évolution de la conjoncture internationale, qui s'annonce de plus en plus difficile. Pour sauver un peu la face devant son électorat, le PJD se la joue un peu solo et mise sur la communication, pour que cette loi de finances soit perçue comme un «budget social». Que dire par exemple de cette mesurette d'exonérer quelque 3 millions ménages de la redevance sur l'audiovisuel public, si ce n'est que l'Exécutif en fait un peu trop et détourne l'attention sur les vrais problèmes? Le social a un prix et on se demande où l'Exécutif va aller puiser les ressources nécessaires. Les mesures «populistes» dont on n'a pas les moyens, baraka ! Le vrai test pour le gouvernement PJD n'est pas l'adoption du budget 2012, avec toutes ses complications, mais c'est bel et bien le montage et l'ingénierie financière nécessaires pour boucler celui de 2013.

Date 15/03/2012
N : 1038

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Fatalité ?

Après avoir résisté plus que de raison, le Maroc va, dans les prochains jours, subir une hausse des prix de carburants, répercutant sur le consommateur la hausse des marchés internationaux.

Il faut dire que l'exercice d'équilibriste tournait à l'exploit, dans une conjoncture maussade globale, et sans la possibilité d'influer sur les causes de la situation.

Mais y a-t-il une fatalité à cette situation ? Le bruit de bottes au Moyen-Orient - en particulier en Iran -, la crise de l'Euro et les incertitudes qu'elle sous-tend sont aussi responsables que la technologie des moteurs thermiques, coupables de faibles rendements structurels, ou encore de la carence de politique des transports en commun en milieu urbain ou inter-urbain et, bien entendu, des habitudes de chacun d'entre nous.

Le problème de la facture énergétique est aussi vieux que la société de consommation. Pourtant, les solutions peinent à s'imposer, du fait des différents lobbies et du respect de la liberté individuelle. Du coup, les politiques se font de manière réactive et tentent de gommer les effets de ces hausses consécutives que le citoyen lambda accepte comme une fatalité plutôt que de proposer des solutions alternatives comme la promotion du télétravail, le covoiturage etc.

Au même moment, les industriels du secteur affichent des performances économiques exceptionnelles, faisant fi de l'effort de solidarité qui devrait les inciter à rogner sur leurs marges, pour permettre aux usagers de desserrer l'étau de la pompe sur les salariés - qui ont besoin de relier leur lieu de travail -, sur le coût des marchandises et des transports, dont les marges sont impactées et qui contribuent à fragiliser les ménages les plus faibles, dans une spirale négative.

D'un côté, les politiques qui nécessitent du courage et des moyens avec des résultats à long terme, c'est-à-dire au delà des échéances électorales qui se profilent, et de l'autre, le poids immédiat sur la bourse des citoyens, la quadrature du cercle est délicate à trouver.

Avec un peu de recul, une meilleure gestion des rapports géopolitiques, moins partiale, conjuguée au déploiement d'une politique de la ville plus audacieuse, aurait un impact énorme sur les cours de l'or noir et sur le niveau de vie de tous les citoyens.

SAÂD A. TAZI

Date 15/03/2012
N 16681

L'OPINION

PAGE: 1

ÉDITORIAL

UN GRAND CHANTIER DE RÈGNE

Sa Majesté le Roi a présidé, mardi, la cérémonie de lancement de l'opération de généralisation du Régime d'Assistance Médicale aux Economiquement Démunis (RAMED) qui profitera à 8,5 millions de personnes qui ne bénéficient pas du régime de l'Assurance Maladie Obligatoire (AMO).

Le RAMED a été lancé en 2008 par le gouvernement Abbas El Fassi, et ce, dans le cadre d'une expérience pilote dans la région Tadla-Azilal qui a permis de prendre en charge des personnes souffrant de maladies chroniques et coûteuses et la mise à la disposition des malades des médicaments nécessaires.

Après le succès de cette expérience, il était tout à fait naturel de généraliser ce régime et de mettre en œuvre les dispositions de la nouvelle Constitution qui garantit l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir du droit aux soins de santé.

Les établissements de soins de santé de base (centres de santé, hôpitaux provinciaux et préfectoraux, hôpitaux régionaux, CHU) ainsi que le dispositif des soins d'urgence, qui sera renforcé, seront mis au service des bénéficiaires de ce régime.

D'autre part, les unités d'assistance médicale au profit des femmes enceintes et des nouveaux-nés seront renforcées en milieu rural et la liste nationale des médicaments sera élargie.

Un guichet RAMED sera créé au niveau des hôpitaux et centres de santé.

Fondé sur le principe de la solidarité nationale et d'assistance sociale au profit des populations démunies, le RAMED nécessitera une enveloppe budgétaire de 3 milliards de dirhams pour l'année 2012 seulement et garantira les mêmes prestations couvertes par l'AMO (hospitalisation, accouchement, consultations spécialisées, analyses de biologie, imagerie médicale, rééducation fonctionnelle, etc.).

Un système de partenariat public-privé sera mis en place dans les régions où il y a un déficit au niveau des infrastructures sanitaires publiques.

La généralisation du RAMED constitue l'un des grands chantiers de règne et illustre l'intérêt qu'accorde S.M. le Roi à l'amélioration des conditions de vie des citoyennes et des citoyens, notamment en assurant aux personnes pauvres et vulnérables les soins de santé sans aucune discrimination. Il s'agit là d'un autre projet de développement humain et d'un moyen efficace pour lutter contre les maladies, sauver des vies humaines et garantir aux citoyens un esprit sain dans un corps sain.

Le Maroc moderne renforce les bases de son progrès et de son développement dans le cadre d'un projet sociétal qui élimine les disparités et les injustices et trace la voie pour bâtir un avenir meilleur.

L'accès aux soins répond à des attentes maintes fois exprimées par le peuple marocain et par les partis politiques et les syndicats et le RAMED constitue la consécration du droit constitutionnel à la santé.

Le Maroc peut être fier des réalisations accomplies sur le plan économique et social et la généralisation du RAMED illustre la volonté du Roi et du peuple, dans une parfaite communion, d'aller de l'avant pour démocratiser l'accès aux soins de santé.

MOHAMED IDRISSI KAÏTOUNI

9